تأثير الحرب التجارية الأمريكية وعدم اليقين على نمو الاقتصادات العربية
خلال الفترة (1990- 2024)

هند مرسى محمد على البربرى[1] **مروة منصور نصر قموح[2]**

الملخص

تهدف الدراسة لتحليل أثر الحرب التجارية الأمريكية وعدم اليقين على نمو الاقتصادات العربية النفطية (السعودية، الجزائر، الإمارات) وغير النفطية (مصر، المغرب، الأردن) فى الفترة 1990 إلى 2024، باستخدام نموذج بيانات ديناميكية (Panel ARDL) وفق منهجية Pooled Mean Group (PMG) .

وأظهرت النتائج أن التعريفات الجمركية الأمريكية (T_US) لها تأثيرًا سلبيًا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل؛ فارتفاعها بنسبة 1% تخفض النمو بنحو 0.9. في المقابل، بيّن مؤشر عدم اليقين(TPU)أثرًا إيجابيًا في العلاقة طويلة الأجل، ما يُفسَّر بقدرة بعض الاقتصادات النفطية على التكيف وامتصاص الصدمات التجارية. وفي الأجل القصير، اتسم مؤشر عدم اليقين (TPU)بديناميكية كبيرة، فالصدماته تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل سريع ومتذبذب، بينما لم يثبت لمتغير التعريفات الجمركية (T_US) أثر خلال نفس الفترة. وأوضحت نتائج آلية تصحيح الخطأ أن العلاقات بين المتغيرات تعود إلى حالة التوازن بسرعة نسبية عقب التعرض للصدمات. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تجارية مرنة وتنويع الشراكات الاقتصادية وتقوية التكامل الإقليمي العربي، لمواجهة تداعيات السياسات التجارية الأمريكية وتقلبات البيئة العالمية.

الكلمات المفتاحية: الحرب التجارية، الاقتصادات العربية، نموذج ARDL بيانات بانل، التعريفات الجمركية، عدم اليقين التجاري، النمو الاقتصادي، نموذجPMG .

[1] مدرس الاقتصاد – كلية السياسة والاقتصاد جامعة بنى سويف Hend.mourcy@eps.bsu.edu.eg
[2] استاذ مساعد – الاكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولجيا الادارة marwa.mansour@feps.edu.eg

The Impact of the U.S. Trade War and Policy Uncertainty on the Growth of Arab Economies (1990–2024)

Abstract

The study aims to analyze the impact of the US trade war and uncertainty on the growth of Arab oil economies (Saudi Arabia, Algeria, the UAE) and non-oil economies (Egypt, Morocco, Jordan) from 1990 to 2024, using a dynamic data model (Panel ARDL) based on the Pooled Mean Group (PMG) methodology.

The results showed that US tariffs (T_US) have a negative impact on GDP growth in the long run; a 1% increase reduces growth by approximately 0.9%. In contrast, the uncertainty index (TPU) showed a positive impact in the long-run relationship, which is explained by the ability of some oil economies to adapt and absorb trade shocks. In the short term, the uncertainty index (TPU) was highly dynamic, with its shocks affecting economic growth rapidly and fluctuatingly, while the tariff variable (T_US) had no effect over the same period. The results of the error correction mechanism indicated that the relationships between the variables return to equilibrium relatively quickly after exposure to shocks. The study recommended adopting flexible trade policies, diversifying economic partnerships, and strengthening Arab regional integration to address the repercussions of US trade policies and fluctuations in the global environment.

Keywords: Trade war, Arab economies, Panel ARDL model, Tariff rates, Trade policy uncertainty, Economic growth, PMG estimator.

الاختصارات المستخدمة في البحث وتعريفاتها

الاختصار	التعريف (بالعربية)	التعريف (بالإنجليزية)
T_US	متوسط التعريفات الجمركية الأمريكية	U.S. Average Tariff Rate
TPU	مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية	Trade Policy Uncertainty Index
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	Autoregressive Distributed Lag Model
PMG	متوسط المجموعة المجمعة	Pooled Mean Group
MG	متوسط المجموعة	Mean Group
DFE	التأثيرات الثابتة الديناميكية	Dynamic Fixed Effects
ECM	آلية تصحيح الخطأ	Error Correction Mechanism
EVIEWS13	برنامج إي فيوز الإصدار 13	Econometric Views version 13
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	Middle East and North Africa
WTO	منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization
COVID-19	جائحة كوفيد-19	Coronavirus Disease 2019
DOF	درجات الحرية	Degrees of Freedom
p-value	القيمة الاحتمالية (الدلالة الإحصائية(	Probability Value
COINTEQ01	معادلة التكامل المشترك الأولى	Cointegration Equation (first cointegrating vector)

أولاً: مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة، خاصة مع نهاية العقد الثانى من الالفية الثانية، تصاعدًا في التوترات التجارية العالمية، كان أبرزها الحرب التجارية التي اندلعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ عام 2018. والتى ارتفعت حدتها مع ولاية ترمب الثانية منذ يناير 2025، وقد تميزت هذه الحرب بفرض رسوم جمركية متبادلة، وقيود تجارية أثرت بشكل مباشر على سلاسل الإمداد العالمية وحركة التجارة الدولية. ورغم أن التوترات التى أحدثتها قررات ترمب الاخيرة بين القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم (الولايات المتحدة، والصين والاتحاد الاوربى) ، إلا أن آثارها قد تجاوزت الأطراف المباشرة لتطال اقتصادات أخرى، لا سيما الدول النامية ومنها الاقتصادات العربية.

فمنذ نهاية الحرب الباردة، شهدت السياسة التجارية الأمريكية تحولات استراتيجية عميقة، إذ انتقلت من دعم واسع للنظام التجاري المتعدد الأطراف إلى نهج متزايد من الحماية والتدخل الأحادي في مواجهة ما تعتبره واشنطن تهديدات اقتصادية وهيكلية لنظامها الإنتاجي. ففي تسعينيات القرن العشرين، ركزت النزاعات التجارية الأمريكية على انفتاح الأسواق اليابانية، لا سيما في قطاعات السيارات وأشباه الموصلات، وقد استخدمت آنذاك أدوات مثل المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974 التي تُخول للممثل التجاري الأمريكي (USTR) الرد على الممارسات التجارية غير العادلة خارج مظلة منظمة التجارة العالمية (WTO,USTR, 2020) .

ومع صعود الصين كقوة تصنيعية وتكنولوجية، بلغت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ذروتها خلال الفترة 2018–2020، حيث فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية شاملة على واردات صينية بقيمة تجاوزت 360 مليار دولار بموجب تحقيقات المادة 301، في حين ردّت بكين بتعريفات

انتقامية على منتجات زراعية وصناعية أمريكية(2020) ,Bown . لم تكن هذه الحرب مجرد نزاع تجاري كلاسيكي، بل عكست تحولًا أعمق في الرؤية الأمريكية للصين بوصفها منافسًا استراتيجيًا في الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن القومي (2021) ,CSIS .

ومنذ 2019، توسعت أدوات الحرب التجارية لتشمل العقوبات التقنية، حيث فرضت وزارة التجارة الأمريكية عبر مكتب الصناعة والأمن (BIS) قيودًا مشددة على تصدير تكنولوجيا متقدمة إلى شركات صينية، أبرزها Huawei و SMICوYMTC . استهدفت هذه الإجراءات منع بكين من الوصول إلى الرقائق المتقدمة (7 nm وأقل) ومعدات تصنيع أشباه الموصلات، وتمّ تنسيق تلك العقوبات مع حلفاء مثل هولندا واليابان(2023) ,BIS, 2022; White House . حيث لم تعد الحرب التجارية مجرد سلاح اقتصادي، بل باتت أداة جيو-اقتصادية متكاملة في صراع يتجاوز التجارة ليشمل الأمن والهيمنة التقنية العالمية.

وعلى الرغم من أن الدول العربية جزءًا من الاقتصاد العالمي، سواء من حيث صادراتها من المواد الأولية، أو اعتمادها على التجارة والاستثمار الأجنبي، أو موقعها الجغرافي كبوابة رئيسية للتجارة بين الشرق والغرب. ما يجعلها ذات أرتباط وثيق بالسياسات التجارية العالمية، إلا أن الدراسات التي تناولت تأثير الحروب التجارية على الاقتصادات العربية تظل محدودة، ولم تقدم تصورًا واضحًا حول كيفية تأثر هذه الاقتصادات بمثل هذه الصدمات الخارجية.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الحرب التجارية الأمريكية على معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية، مع التركيز على التغير الزمني لهذه التأثيرات. وتتبنى الدراسة في ذلك إطارًا قياسيًا حديثًا، يتمثل في " الاقتصادي يعتمد على بيانات ديناميكية (Panel ARDL) وفق

منهجية(Pooled Mean Group (PMG "، والذي يسمح بتحليل ديناميكية العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وتحديد الفترات التي شهدت فيها هذه العلاقة تغيرًا في الاتجاه أو الشدة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، خاصة فى الدول العربية، كما تسهم في تقديم أدلة كمية تُعين صانعي السياسات في الدول العربية على فهم طبيعة التأثيرات الخارجية، وتعزيز قدرتهم على الاستجابة لصدمات التجارة الدولية، ووضع استراتيجيات للتكيف وتقوية النمو الاقتصادي.

1/1: مشكلة الدراسة:

بالرغم من التركيز العالمي على الآثار المتبادلة للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، على معظم اقتصادات العالم النامية والمتقدمة، إلا أن دراسة تأثير هذه الحرب وعدم اليقين وما قد يكتنفها من أثار سلبية على النمو فى الدول العربية، والتي تُعد جزءًا من الاقتصاد العالمي وممرات التجارة الدولية، لم يحظَ باهتمام كافٍ في الأدبيات. ومن هنا، تنبع الحاجة إلى إجراء تحليل لكيفية تأثير الحرب التجارية وسيسات عدم اليقين على معدلات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الاقتصادات العربي المختلفة.

2/1: فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة عدة فرضيات هى:

1. أن الحرب التجارية الأمريكية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الدول العربية.
2. أن سياسات عدم اليقين تصب فى مصلحة الدول العربية البترولية وفى غير صالح الدول غير البترولية، والنمو الاقتصادي في الاقتصادات العربية.

3/1: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فى محاولة سد الفجوة البحثية في الأدبيات المتعلقة بتأثير الحروب التجارية على الدول االعربية التى هى أطراف غير مباشرة فى تلك الحرب. وتقديم أدلة كمية باستخدام منهجيات حديثة (Pooled Mean Group (PMG). كما تساهم الدراسة في توجيه صناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية نحو استراتيجيات مواجهة الصدمات الخارجية.

4/1: أهداف الدراسة:

- قياس أثر الحروب التجارية الأمريكية على النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- تحليل كيف تأثرت متغيرات التحليل بمرور الزمن.
- استكشاف الفروقات بين الدول العربية حسب درجة انكشافها التجاري والاستثماري.

5/1: أسئلة الدراسة:

1. هل أثرت الحرب التجارية الأمريكية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصادات العربية؟
2. هل تختلف شدة هذا التأثير باختلاف الدولة أو الفترة الزمنية؟
3. ما هي القنوات التي انتقل من خلالها تأثير الحرب التجارية إلى الاقتصادات العربية؟ (مثل: التجارة الخارجية، الاستثمار، أسعار السلع).

6/1: المنهجية:

أعتمد البحث على منهج الاستنباط عند استعراض الاطار الفكرى للموضوع ونتائج الدراسات السابقة وتطبيق ذلك على عينة من الدول العربية باستعراض السلاسل الزمنية للمتغيرات بالاعتماد على أدوات التحليل القياسى باستخدام نموذج (PMG– RDL) للسلاسل الزمنية للفترة 1990 – 2024

.كما تم اتباع منهج الاستقراء عند تعميم نتائج العينة على الاقتصادات العربية ككل.

7/1: حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية :** تغطى الدراسة الفترة الزمنية (1990–2024) وهى فترة ما قبل وأثناء الحرب التجارية.
- **الحدود المكانية :** تشمل مجموعة من الدول العربية المتنوعة من حيث الهيكل الاقتصادى ومستوى الدخل ومدى العلاقة التجارية بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ومنها الدول النفطية (الجزائر، السعودية، الإمارات) والدول غير النفطية (مصر، المغرب، الأردن).

ثانياً: والدراسات السابقة: (Literature Review)

تناولت الأدبيات الاقتصادية آثار الحروب التجارية من زوايا مختلفة، حيث أثبت عدد من الدراسات أن الحروب التجارية تخفض مستوى التجارة العالمية والنمو الاقتصادي، خاصة فى الدول التى تتأثر مباشرة بالقيود التجارية. وفي دراسة *Krugman (1991)* أشار إلى أن الحروب التجارية تقوّض مكاسب العولمة، وتؤدي إلى انكماش في الرفاه العام نتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية. وأكد *Evenett and Fritz (2019)* أن تصاعد السياسات الحمائية بعد 2008 قد ساهم في تباطؤ التجارة العالمية، وزيادة حالات الانكماش الاقتصادي في الدول النامية.

فى حين ركزت الأدبيات الحديثة بشكل خاص على الحرب التجارية بين **الولايات المتحدة والصين،** حيث خلصت دراسات مثل *Bown (2020)* و(*Fajgelbaum et al (2020* . إلى أن هذه الحرب أحدثت اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد العالمية، وأثرت سلبًا على الاستثمار والإنتاج في الدول المرتبطة تجاريًا بالجانبين. كما أظهرت نتائج *(2019)* Amiti et al . أن

التكاليف الجمركية تم تحميلها على المستهلك الأمريكي، مما أدى إلى تراجع القوة الشرائية وتباطؤ الاقتصاد المحلي، بينما تضررت الصين من تراجع الطلب على صادراتها، مع إعادة تموضع سلاسل الإنتاج باتجاه دول أخرى.

وقد اهتمت عدد من الدراسات بتحليل **الآثار غير المباشرة** للحرب التجارية الأمريكية–الصينية على الدول النامية، من خلال تغيير سلاسل التوريد، و تدفقات الاستثمار الأجنبي، وأسعار المواد الخام. وأشار *Nicita (2019)* في دراسته التي صدرت عن الأونكتاد إلى أن الدول النامية التي تتمتع بقدرة تصديرية مرنة استطاعت أن تستفيد جزئيًا من تحويل التجارة (Trade Diversion)، بينما واجهت دول أخرى خسائر بسبب انكشافها الكبير على طرفي الحرب. كما أوضحت دراسة *Fernandes et al (2020)* أن الحروب التجارية تُولّد آثارًا معقدة وغير متجانسة بين الدول، حيث تعتمد النتائج على الهياكل الإنتاجية، والمرونة التجارية، وقدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية.

وعلى الرغم من قلة الدراسات المباشرة التي تربط بين الحرب التجارية الأمريكية ونمو الاقتصادات العربية، فهناك العديد من الأبحاث التى أشارت إلى أن الاقتصادات العربية تتأثر بوضوح بالصدمات الخارجية، نتيجة لاعتمادها الكبير على التجارة والموارد الأولية (النفط ومشتقاته). على سبيل المثال، أوضح *Arezki and Nabli (2012)* أن الدول العربية ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع تكون أكثر عرضة للصدمات العالمية، سواء في أسعار النفط أو في تقلبات التجارة. كما أشار *Abosedra et al (2015)* إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية، مما يعزز حساسية معدلات النمو لتقلبات البيئة التجارية العالمية.

وتؤكد عدة دراسات أن التجارة الخارجية تمثل ركيزة أساسية للنمو في الدول العربية، إلا أن هذا النمو غالبًا ما يكون عرضة لتقلبات السوق العالمية. حيث أظهر *Kebede and Chumo (2016)* أن الانفتاح التجاري ساهم في دعم النمو في بلدان المغرب العربي، ولكن بشرط وجود بيئة مؤسسية مستقرة.

أما فى الخليج، أشار *Looney (2012)* إلى أن الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية جعل اقتصادات الخليج أكثر هشاشة تجاه الصدمات العالمية، بما في ذلك التوترات التجارية. وفي دراسة أخرى ذات صلة، أوضح *Zaki (2020)* أن الانكماش في التجارة الدولية خلال الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة انعكس سلبًا على مستويات التبادل التجاري في مصر والمغرب وتونس، خاصة في القطاعات المرتبطة بسلاسل الإمداد العالمية. كما خلصت دراسة *El-Anshasy and Bradley (2019)* إلى أن الصدمات التجارية تؤثر على النمو في دول الخليج من خلال التأثير على الإيرادات النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر.

أما العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والدول العربية فقد أظهرت دراسة لـــ **Cardozo (2021)**، باستخدام نموذج الجاذبية أن الاتفاقيات الحرة بين الولايات المتحدة والدول العربية قد أدّت إلى زيادة صادرات دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا MENA إلى أمريكا، خصوصًا المنتجات الزراعية والنهائية، رغم محدودية الأثر في بعض الصناعات الوسيطة. حيث ظهر النمو التجاري بوضوح في مصر، الأردن، المغرب وتونس بين 1995 و2016. كما أُظهرت دراسات (Wilson; Shepherd, (2007 بأن خفض تكاليف التجارة من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والتنظيمية هو عامل أساسي في رفع الصادرات واندماج الاقتصادات العربية في النظام التجاري العالمي.

لذلك يمكن تعزيز التجارة من خلال صياغة اتفاقيات تحمي الصناعات الصغيرة وتقليل العقبات الفنية، وهى سياسة مدعومة من قبل البنك الدولي ومنظمات التجارة، كمفتاح لتعظيم الاستفادة التنموية ; Wilson et al., (2007) Shepherd et al., (2007) . ومن الضرورة الاعتراف بوجود استثمارات وسياسات تجارية استراتيجية بديلة، لا سيما من الصين، ودراستها ضمن سياسة تصديرية أمريكية مستقرة، خصوصًا في ظل تراجع الدعم الأمريكي الرسمي واللجوء إلى "السياسة التشاركية" بدلًا من المساعدات التقليدية Salman et al., (2015).

أما فيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة، فقد استخدمت العديد من الدراسات منهجية **PMG / Panel ARDL** لتحليل العلاقات الاقتصادية الديناميكية بين المتغيرات في بيئات غير متجانسة. فقد طوّر **Pesaran, Shin, & Smith (1999)** هذا النموذج لتقدير العلاقات طويلة الأجل ضمن بيانات بانل مع السماح بتفاوت ديناميكي قصير الأجل، وقد أظهرت تطبيقاتهم فعاليته في تقدير نماذج الاستهلاك. وفي سياق الدول النامية، طبّق **Samargandi, Fidrmuc, & Ghosh (2015)** هذا النموذج لدراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو، وتوصلوا إلى وجود علاقة غير خطية ذات دلالة طويلة الأجل. كما استخدم **Eberhardt & Teal (2010)** المنهجية لتحليل الإنتاجية الصناعية، مؤكدين على أهمية التباين المؤسسي في المدى القصير. وبالمثل، حلّل **Cooray et al. (2017)** أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو في عينة واسعة من الدول، وبيّنوا وجود علاقة سالبة على الأجل الطويل. أما **Khan et al. (2012)**، فقد طبقوا PMG/ARDL على حالة باكستان لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو، وأكدوا وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل رغم تقلبات الأثر على المدى القصير. وتؤكد هذه الدراسات أهمية النموذج في التعامل مع

البيانات غير المتجانسة، خاصة في تحليل السياسات الاقتصادية المعقدة مثل الحروب التجارية أو صدمات التجارة الدولية.

وتناولت العديد من الدراسات باللغة العربية قضايا التغيرات في البيئة التجارية العالمية وتأثيرها على الاقتصادات العربية، في ظل الحروب التجارية والنزاعات الجمركية. وبالرغم من عدم توافر دراسات مباشرة تُعالج أثر **الحرب التجارية الأمريكية على النمو الاقتصادي العربي باستخدام** منهجية **PMG / Panel ARDL** ، فإن هناك عددًا من الأبحاث التي تُشكل أساسًا نظريًا ومنهجيًا يمكن البناء عليه، سواء من حيث **التحليل** القياسي أو رصد آليات التأثر الخارجي. فقد قدم قاسم، عبد المجيد(2022) دراسة للتحولات في البيئة التجارية العالمية وتأثيرها على ديناميكيات النمو والإنتاجية في الدول العربية. باستخدام نماذج تحليل قياسي زمنية لقياس أثر التغيرات التجارية، بما في ذلك النزاعات بين الولايات المتحدة والصين، على اقتصادات المنطقة. وقدم إطاراً نظري لقياس "قوة الانكشاف التجاري" كوسيط بين السياسات العالمية والأداء المحلي. وقدم مجموعة مؤلفين (2013) دراسات تطبيقية لعدد من الدول العربية (مثل مصر وتونس والجزائر)، اعتمدت على نماذج تحليل قياسي مثل **Panel Data Models**و**VAR**، في تفسير ديناميكيات النمو في ظل عوامل خارجية، أبرزها الأزمات المالية والتجارية العالمية. إلا أن الدراسة لم تتناول الحروب التجارية الأمريكية مباشرة.

وناقش مصطفى ، بن سانية (2014) مفهوم "التنمية المستقلة" في سياق الدول النامية، وتناولت بشكل خاص التحديات التي تفرضها السياسات التجارية العدوانية للدول الكبرى، وخصوصًا الولايات المتحدة. واستخدم الباحثان تحليلًا هيكليًا معتمدًا على نماذج طويلة المدى (Long-run Structural Equations) لتحليل أثر السياسات الخارجية على التبعية الاقتصادية. وتناولت دراسة أبو

شنب، عبد الله (2010) التحديات التي تواجه بناء تكتل تجاري عربي متماسك في ظل النظام التجاري الدولي، وناقشت بشكل غير مباشر تأثير التقلبات العالمية (مثل الأزمات والحروب التجارية) على مستوى التنسيق التجاري العربي. وذلك باستخدام المنهج النظري .

مما سبق يتضح مدى توافق الدرسات السابقة على أن الحروب التجارية تمثل صدمة خارجية ذات تأثير ملموس على النمو الاقتصادي، سواء من خلال التجارة المباشرة أو من خلال القنوات غير المباشرة كالاستثمار والأسواق المالية. ومع ذلك، تفتقر الأدبيات إلى دراسات تركز تحديدًا على **الدول العربية،** وخصوصًا من منظور مما يبرز أهمية هذه الدراسة في سد هذه الفجوة المعرفية.

وتُظهر الدراسات السابقة مدى تأثر الاقتصادات العربية بالتقلبات العالمية، بما في ذلك الحروب التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى، إلا أن هناك نقصًا واضحً في الدراسات التي تستخدم منهجية **PMG / Panel ARDL لقياس** العلاقات الاقتصادية الديناميكية بين المتغيرات في بيئات غير متجانسة. ومن هنا، تأتي أهمية هذا البحث في سد هذه الفجوة المنهجية وتقديم نموذج تطبيقي يتناول التأثير المباشر وغير المباشر للحرب التجارية الأمريكية على أداء الاقتصادات العربية.

ثالثا: الإطار النظري:

تعتمد الدراسة على عدد من الأطر النظرية في مجال الاقتصاد الدولي والنمو الاقتصادي، لتفسير الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها الحروب التجارية العالمية، مثل الحرب التجارية الأمريكية، على نمو الاقتصادات العربية. ويجمع الإطار النظري بين مفاهيم نظرية التجارة الدولية، ونظرية النمو، بالإضافة إلى النظريات المتعلقة بآثار الصدمات الخارجية على الاقتصادات المفتوحة.

أ. نظرية التجارة الدولية والحمائية:

ترتكز نظرية التجارة الدولية الكلاسيكية على مبدأ الميزة النسبية، الذي صاغه الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو(1817) ، والذي ينص على أن الدول تحقق مكاسب مشتركة من التجارة عندما تختص بإنتاج السلع التي تملك فيها تكلفة فرصة بديلة أقل مقارنة بغيرها. ووفقًا لهذه النظرية، فإن الانفتاح التجاري يساهم في تخصيص الموارد بكفاءة أعلى، ويعزز الإنتاجية ويؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي (Ricardo, 1817; Krugman & Obstfeld, 2009). كما تؤكد نماذج التجارة الحديثة المستندة إلى اقتصاديات الحجم والتنوع المنتج (New Trade Theory)، كما في أعمال بول كروغمان (Krugman, 1979)، على أن الانفتاح التجاري يُحفّز الابتكار ويقلل من تكاليف الإنتاج عبر المنافسة والأسواق الأوسع نطاقًا.

إلا أن هذه الفرضيات تفترض وجود بيئة تجارية مستقرة وخالية من القيود المصطنعة. وهنا تبرز السياسات الحمائية – مثل فرض رسوم جمركية، والحصص، والدعم المحلي – كعوامل تقوض تلك المكاسب النظرية. فالحمائية تؤدي إلى تشوه تخصيص الموارد ورفع الأسعار على المستهلكين، وتُضعف من فعالية التنافسية الدولية، وهو ما تؤكده الأدبيات التطبيقية في الاقتصاد الدولي (Irwin, 1996; Bagwell & Staiger, 2002) .

في العقود الأخيرة، بيّنت الدراسات الحديثة أن الحروب التجارية – كتصاعد التعريفات الجمركية بين القوى الاقتصادية الكبرى – لا تقتصر آثارها على التبادل التجاري المباشر، بل تؤدي أيضًا إلى اختلالات في الأسواق العالمية، وارتفاع مستويات عدم اليقين التجاري، مما ينعكس سلبًا على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستقرار أسعار الصرف، وتدفقات رؤوس الأموال (Handley & Limao, 2017; Caldara et al., 2020) . كما تؤثر السياسات الحمائية

في بنية سلاسل التوريد العالمية، وتدفع بعض الدول إلى إعادة توجيه التجارة أو اللجوء إلى سياسات إحلال الواردات، ما يؤدي إلى خفض مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي (Bown & Irwin, 2019) .

ب- نظرية النمو الاقتصادي:

توضح نماذج النمو الاقتصادي الكلاسيكية، مثل نموذج سولو (Solow, 1956)، أن النمو يعتمد على تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي الخارجي، بينما تُظهر النماذج الحديثة للنمو الداخلي، كما في أعمال لوكاس (1988) ورومر (1990)، أن الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار والتجارة المفتوحة يشكل محركات داخلية للنمو. وتشير هذه النماذج إلى أن الصدمات التجارية الخارجية، كارتفاع الرسوم الجمركية أو تعثر سلاسل الإمداد، قد تُحدث تأثيرات سلبية على النمو من خلال قنوات عدة، أبرزها انخفاض الصادرات (Barro & Sala-i-Martin, 2004)، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يُعد ناقلًا للتكنولوجيا والمعرفة (Borensztein, De Gregorio, & Lee, 1998)، إضافة إلى اضطراب الإنتاج نتيجة تفكك سلاسل القيمة العالمية (Baldwin & Tomiura, 2020) .ومن ثم، فإن هذه النماذج تؤكد أن البيئة التجارية المستقرة والتكامل في الأسواق الدولية يشكلان ركيزة ضرورية للنمو المستدام في الاقتصادات النامية.

ج- نظريات الصدمات الخارجية والاقتصادات المفتوحة:

تشير الأدبيات الاقتصادية، لا سيما في سياق الاقتصادات النامية والمفتوحة، إلى أن الدول ذات الانكشاف المرتفع على التجارة الدولية تكون أكثر عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية، بما في ذلك تقلبات الطلب العالمي، وأسعار السلع، والتوترات التجارية (Rodrik, 1998; Loayza & Raddatz, 2007) . وقد أظهرت الأزمات العالمية الكبرى، مثل الأزمة المالية في 2008

وجائحة كوفيد-19، أن تأثير الصدمات الخارجية يختلف من دولة لأخرى، ويعتمد بشكل كبير على درجة تنوع البنية الاقتصادية، ومرونة السياسات الكلية، ومستوى الاعتماد على الواردات والصادرات (Frankel & Rose, 2011; Baldwin & di Mauro, 2020). فالاقتصادات التي تعتمد بشكل مفرط على صادرات أولية أو على واردات استراتيجية تكون أكثر هشاشة(كما فى حالة الدول العربية) ، في حين أن السياسات المالية والنقدية المرنة، والاحتياطيات الأجنبية الكافية، يمكن أن تحد من انتقال آثار تلك الصدمات وتُعزز القدرة على التعافي الاقتصادى.

د- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

نظرًا للطبيعة الديناميكية للعلاقات الاقتصادية بين الدول، فإن استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ضمن بانل (Panel ARDL) بطريقة Pooled Mean Group (PMG) ، كما طوّره Pesaran et al. (1999)، يُعد إطارًا مناسبًا لتحليل الأثر المتغير للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي. ويفترض هذا النموذج أن العلاقة بين المتغيرات يمكن أن تتسم بتفاوت ديناميكي على المدى القصير واختلافات هيكلية بين الدول، مع تجانس في العلاقة طويلة الأجل نتيجة عوامل اقتصادية مشتركة أو تكاملات إقليمية. وتُعد هذه المنهجية مرنة في التعامل مع سلاسل زمنية غير متجانسة من حيث درجة التكامل، كما تسمح بفهم التأثيرات المؤقتة والدائمة للسياسات التجارية عبر الزمن. لذلك، فإن تبنّي نموذج PMG-ARDL يُمكّن من تحليل التأثير المركّب للحرب التجارية على معدلات النمو في الدول العربية، من خلال الربط بين ديناميكيات السوق القصيرة وتوجهات الاقتصاد الكلي طويلة الأجل (Pesaran, Shin, & Smith, 1999; Blackburne & Frank, 2007) .

ه- نظريات عدم اليقين:

وتُظهر الأدبيات الاقتصادية أن عدم اليقين في السياسات، ولا سيما التجارية، يُعد عاملاً حاسماً في تفسير تقلبات النمو والاستثمار في الاقتصاد العالمي. فوفقًا لنظرية التجارة الدولية الكلاسيكية (Ricardo, 1817) ونماذج النمو الحديثة(Romer, 1990; Rodrik, 1998) ، فإن الاستقرار في السياسات يعزز التخصص التجاري والاستثمار طويل الأجل. إلا أن تصاعد **الحرب التجارية الأمريكية** – بدءًا من النزاعات مع اليابان في التسعينات، ومرورًا بالخلافات مع الاتحاد الأوروبي، ووصولًا إلى الحرب التجارية مع الصين (2018–2020) – أدى إلى **زيادة غير مسبوقة في عدم اليقين التجاري** (Caldara et al., 2020) . وقد أظهرت نماذج القياس الكمي أن هذا النوع من الغموض يعرقل سلاسل الإمداد، ويثبط الصادرات، ويؤثر على الاقتصادات المنفتحة تجاريًا بشكل خاص، كما هو حال معظم الدول العربية.

يتضح من هذا الإطار النظري أن الحرب التجارية الأمريكية يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول ذات العلاقات التجارية المباشرة وغير المباشرة مع الولايات المتحدة، وخاصة الدول العربية من خلال قنوات متعددة: التجارة، الاستثمار، الثقة في الأسواق، والاضطرابات الهيكلية في الاقتصاد العالمي. وتفترض الدراسة أن هذه التأثيرات ليست موحدة أو ثابتة، بل تتغير بمرور الوقت حسب طبيعة كل اقتصاد عربي ودرجة انكشافه على التجارة الدولية.

رابعاً: تطور السياسة التجارية الامريكية منذ عام 1990 وحتى 2024:

مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، اتّخذت السياسة التجارية الأمريكية اتجاهاً تصاعديًا نحو استخدام أدوات القوة الاقتصادية لحماية المصالح القومية، بعيدًا عن الإطار التعددي التقليدي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية. ففي حين ركّزت السياسة الأمريكية خلال العقود التي تلت الحرب على بناء نظام

تجاري عالمي متعدد الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية *(WTO)*، بدأت واشنطن منذ التسعينيات – لا سيما مع تصاعد العجز التجاري وتزايد التنافس مع قوى اقتصادية ناشئة – في تبنّي نهج أحادي الجانب في التعاملات التجارية(Bown & Irwin, 2019; Destler, 2005) .وقد برز هذا التحول بوضوح في النزاعات التجارية مع اليابان خلال التسعينات، لكنه تجلّى بأقصى درجاته خلال الحرب التجارية مع الصين بين عامي 2018 و2020 في عهد الرئيس ترامب، حيث تم تفعيل المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974 لفرض رسوم جمركية واسعة على واردات صينية تتجاوز قيمتها 360 مليار دولار (Office of the United States Trade Representative [USTR], 2018; Ciuriak, 2019) .

وفي السنوات الأخيرة، تحول التركيز من مجرد التجارة في السلع إلى التنافس على التفوق التكنولوجي، حيث بدأت الولايات المتحدة في فرض قيود تقنية وأمنية تستهدف تقويض طموحات الصين في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الفائقة، وأشباه الموصلات، بما في ذلك تقييد تصدير الرقائق المتقدمة والتكنولوجيا المرتبطة بها(Sacks, 2021; Segal, 2023) .وبهذا، لم تعد الحرب التجارية تقتصر على الرسوم الجمركية، بل أصبحت جزءًا من صراع جيو–اقتصادي شامل يعيد تشكيل بنية النظام الاقتصادي العالمي وسلاسل الإمداد المستقبلية، ويخلط بين أهداف الأمن القومي والهيمنة الاقتصادية (Blackwill & Harris, 2016) .

وقد استخدمت الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من أدوات الحماية التجارية منها التالى:

- ✓ **التعريفات الجمركية (Tariffs) :** حيث يتم فرض رسوم على سلع مستوردة لرفع أسعارها وتقليل قدرتها التنافسية.

- ✓ **قيود الاستيراد (Quotas) :** من خلال تحديد كميات قصوى للسلع المستورد.
- ✓ **العقوبات الاقتصادية:** و تشمل الحظر الكامل أو الجزئي على التصدير أو الاستيراد.
- ✓ **قوانين مكافحة الإغراق (Anti-Dumping) :** بفرض رسوم إضافية على سلع يُشتبه أنها تُباع بأقل من تكلفتها الحقيقية.
- ✓ **استخدام المادة 301 من قانون التجارة الامريكى:** أداة قانونية تُستخدم للرد على ممارسات تجارية غير عادلة.
- ✓ **المادة 232 من قانون التوسع التجاري الامريكية :** تُستخدم لأسباب الأمن القومي (مثلاً في واردات الصلب والألمنيوم) لاعتبارات الامن القومى الامريكى.
- ✓ **الانسحاب من اتفاقيات:** مثل الانسحاب من TPP[3] أو التهديد بإلغاء NAFTA [4].

وقد خاضت الولايات المتحدة الامريكية العديد من الحروب التجارية بهدف حماية المنتجات الامريكة من المنافسة، وتحقيق ميزة تنافسية لها داخل وخارج السوق الامريكية. ويمكن النظر إلى العلاقات التجارية الامريكية مع دول العالم خلال فترة التحليل من خلال ثلاث مراحل رئيسية هى:

أ- مرحلة النزاعات الثنائية المحدودة والعولمة الاقتصادية نهاية القرن العشرين:

---

1. ***TPP – Trans-Pacific Partnership وهي اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادى. وتضم 12 دولة عبر المحيط الهادى (قبل انسحاب أمريكا فى 2017 بقرار من ترمب)***

2. **نافتا(NAFTA) :** *اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، هي اتفاقية تجارية ثلاثية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، دخلت حيز التنفيذ في عام 1994. هدفت إلى إزالة معظم الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول الثلاث وتعزيز الاستثمار والتكامل الاقتصادي عبر الحدود. تم استبدالها باتفاقية الولايات المتحدة–المكسيك–كندا (USMCA)في عام 2020.*

خلال العقد الأخير من القرن العشرين، كانت العولمة الاقتصادية تمثل التوجه السائد في النظام التجاري العالمي، بينما اتسمت الصراعات التجارية بين القوى الكبرى بأنها محدودة النطاق ويمكن أحتواؤها ضمن الأطر متعددة الأطراف. في هذا السياق، برز التوتر التجارية بين الولايات المتحدة واليابان في الفترة ما بين 1993 و1995، والتي تمحور حول صناعة السيارات وقطع الغيار، واستخدمت واشنطن آنذاك سياسة التهديد بفرض تعريفات جمركية لتعديل السلوك التجاري الياباني، وانتهى الخلاف بتوقيع اتفاق تجاري يراعي المخاوف الأمريكية بشأن النفاذ العادل للسوق(Destler, 2005; Mastanduno, 1998)

كما نشب خلاف تجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما عُرف بنزاع "الموز واللحوم المعالجة بالهرمونات"، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية(WTO) . وقد أصدرت المنظمة عدة أحكام ضد الاتحاد الأوروبي، مما دفع الجانبين إلى التفاوض. وفي عام 2009، تم التوصل إلى اتفاق ينص على خفض تدريجي للتعريفات الجمركية الأوروبية على واردات الموز من أمريكا اللاتينية، وأبرم اتفاق مؤقت آخر في نفس العام يسمح للولايات المتحدة بتصدير لحوم "خالية من الهرمونات " إلى أوروبا مقابل تعليق الرسوم الانتقامية التي كانت مفروضة على بعض المنتجات الأمريكية .(Petersmann, 2010; WTO, 2009) والشكل التالى يوضح تطور التعريفة الجمركية الامريكية خلال تلك الفترة

شكل (1) المتوسط الفعلى للتعريفة الجمركية الامريكية خلال 1990- 2000

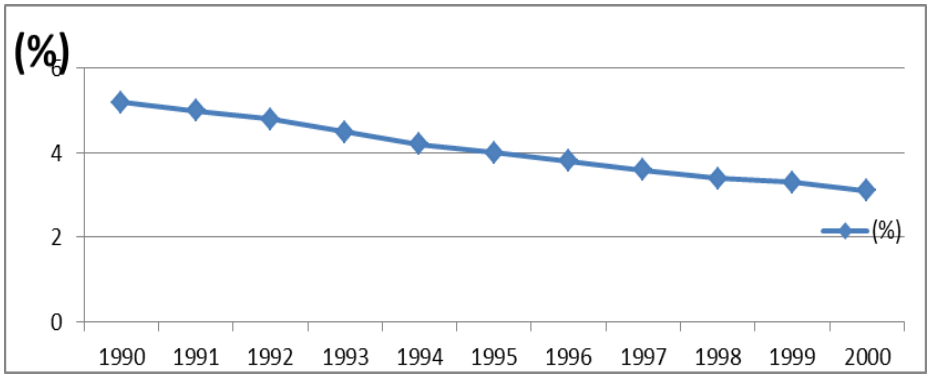

المصدر : من إعداد الباحث استرشاد بمصادر عدة حيث تعتمد هذه المعدلات على **المتوسط المرجح فعليًا weighted average applied tariff rate) (trade-** الذي يشمل جميع السلع والبلدان كشفتها بيانات (Macrotrends, federalreserve.gov, taxfoundation.org, en.wikipedia.org, en.wikipedia.org)

يُظهر خط الاتجاه العام للتعريفة الجمركية الامريكية خلال تلك الفترة انخفاضًا مستمراً في معدلات التعريفة . ويرجع ذلك إلى أن السياسة التجارية الأمريكية خلال التسعينات اتجهت نحو تعزيز التجارة الحرة وفتح الأسواق، متأثرة باتفاقيات مثل **NAFTA** عام 1994 (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية). والانضمام لمنظمة التجارة العالمية عام 1995، والتى ساهمت في التزام الولايات المتحدة بخفض الرسوم الجمركية.

وتعكس هذه التخفيضات تبني الولايات المتحدة لاقتصاد التجارة الحرة ، والتخلي تدريجياً عن الحمائية الجمركية. حيث مثّلت تلك الفترة انتقالًا من سياسات ضبط التجارة إلى العولمة التجارية، بما يتماشى مع سياسات العولمة التى كانت توجه أقتصادى عالمى فى تلك الفترة.

ب-مرحلة بداية الالفية الثانية 2001 - 2017:

اتسمت فترة بداية الالفية الثانية بتنامي التوجه العالمي نحو تحرير التجارة وخفض الرسوم الجمركية، بدفع من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية

(**WTO**)، في إطار تعزيز العولمة وتكامل الأسواق (World Bank, 2002; WTO, 2004) . إلا أن هذا المسار واجه تحوّلًا مؤقتًا مع إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، التي اتخذت خطوة غير مسبوقة بفرض رسوم جمركية على واردات الصلب بنسبة تصل إلى 30% في عام 2002، استنادًا إلى المادة 201 من قانون التجارة الأمريكي، بهدف حماية الصناعة المحلية من موجات الاستيراد المتزايدة(USTR, 2002) .وقد أثارت هذه الإجراءات احتجاجات من شركاء تجاريين رئيسيين، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية، وقامت منظمة التجارة العالمية بالحكم بعدم قانونية هذه الرسوم، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى سحبها في ديسمبر 2003 لتجنب إجراءات انتقامية (WTO, 2003; Jackson, 2006) .

وبشكل مماثل، قامت إدارة الرئيس باراك أوباما في عام 2009 بفرض رسوم جمركية بنسبة 35% على واردات إطارات السيارات الصينية، في إطار ما يُعرف بنزاع "الصين والإطارات(Bown, 2011) " . واستندت هذه الخطوة إلى المادة نفسها، بحجة أن الزيادة المفاجئة في الواردات الصينية أضرت بالصناعة المحلية. وردّت الصين حينها بفرض قيود على استيراد لحوم الدواجن الأمريكية، ما فتح فصلًا جديدًا في استخدام الأدوات التجارية كوسيلة للردع المتبادل حتى بين الشركاء التجاريين الكبار(Evenett & Vermulst, 2010) .ولكن ظلت الرسوم الجمركية الامريكية فى العموم منخفضة وهذا ما يوضحه الشكل التالى:

شكل (2) المتوسط الفعلى للتعريفة الجمركية الامريكية خلال2001 -2017

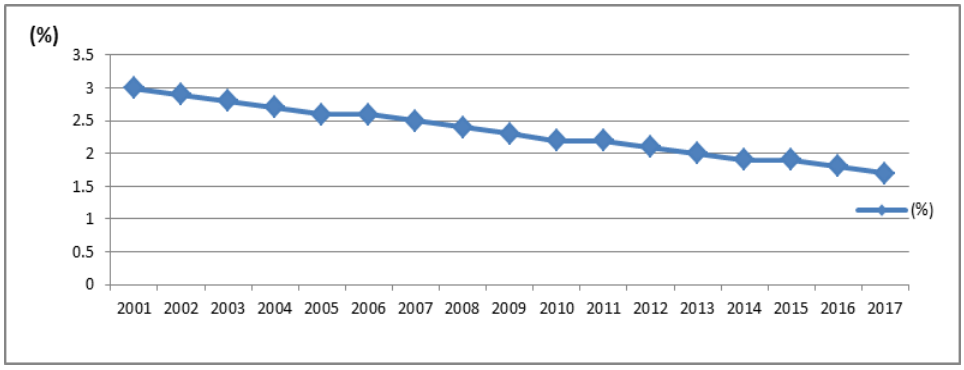

المصدر : من إعداد الباحث استرشاد بمصادر عدة حيث تعتمد هذه المعدلات على **المتوسط المرجح فعليًا (trade-weighted average applied tariff rate)** الذي يشمل جميع السلع والبلدان كشفتها بيانات (Macrotrends, federalreserve.gov, taxfoundation.org, en.wikipedia.org, en.wikipedia.org).

ويظهر الشكل السابق انخفاضًا تدريجيًا في متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية من 3.0% عام 2001 إلى 1.7% عام 2017. ويعكس هذا الانخفاض التزام الولايات المتحدة باتفاقيات التجارة الحرة بعد أنضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية 2001. وتوسع اتفاقيات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف (مثل NAFTA واتفاقيات مع الأردن، سنغافورة، أستراليا، إلخ)، وقد ركزت الولايات المتحدة خلال تلك الفترة على تقليل الحواجز أمام التجارة العالمية لتشجيع التنافسية وخفض تكاليف الإنتاج. وجاء هذا التوجه مدعومًا من المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) اللتان شجعتا على خفض التعريفات الجمركية لدعم التنمية الاقتصادية العالمية.

ج- مرحلة الحرب التجارية الكبرى (2018 - 2025):

مرت تلك المرحلة بثلاث فترات رئاسية ، و أتسمت فى مجملها بارتفاع قيمة التعريفات الجمركية المفروضه من قبل الولايات المتحدة فى مواجهة الاقتصادات الاخرى وخاصة الصين. فيما يعرف بسياسات أمريكا أولاً.

فترة رئاسة ترامب الاولى: حيث أُستخدمت أدوات شاملة ضد الصين. منها تطبيق المادة 301 وفُرضت تعريفات جمركية على سلع صينية بقيمة أكثر من 360 مليار دولار. ما حدى بالصين للرد بتعريفات مضادة وقيود على شراء المنتجات الزراعية. وشملت الحرب تعريفات متبادلة على الإلكترونيات، الصلب، الألمنيوم، المنتجات الزراعية. وعلى الرغم من توقيع "المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري" بين الدولتين في يناير 2020، إلا أن تلك الرسوم لم تلغى بالكامل.

فترة التحول التكتيكي في عهد بايدن: 2021 – 2024 : لم تُلغَ إدارة بايدن معظم التعريفات التى فرضها ترامب، بل استُخدمتها كأداة تفاوض. كما أثيرت **توترات تجارية مع الاتحاد الأوروبي** بسبب ضريبة الخدمات الرقمية (DST) . كما قامت إدارة بايدن باستخدام **القيود التكنولوجية** على صادرات أشباه الموصلات للصين.

فترة ولاية ترامب الثانية يناير 2025: مع بداية الولاية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترمب في يناير 2025، أعادت الإدارة الأمريكية تأكيد التوجه القومي في سياساتها الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص في ملف التجارة الدولية. وتعكس القرارات المتخذة خلال الأشهر الستة الأولى من ولاية ترامب تحولًا حادًا تجاه السياسات الحمائية والانكفاء الاقتصادي، إذ استهدفت الصين بمزيد من الرسوم الجمركية، ولوّحت بإعادة صياغة الاتفاقيات القائمة، مثل **USMCA**، وأعادت توسيع استخدام الأدوات القانونية مثل **المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974** .ويشير هذا النمط من القرارات إلى تصعيد حاد في النزعة الحمائية الأمريكية، وتراجع في التعددية التجارية، مما يفرض انعكاسات هيكلية على النظام التجاري الدولي.

ففي فبراير 2025، أصدرت إدارة ترمب قرارًا بفرض رسوم جمركية تصل إلى **60 %** على واردات صينية جديدة، أهمها الإلكترونيات وأشباه الموصلات والمعادن الأرضية النادرة. وجاء القرار استنادًا إلى "تهديدات الأمن الاقتصادي القومي" واستمرار لما وصفته إدارة ترامب بـــ"الدعم الصناعي الممنهج من بكين*(USTR, 2025; Bloomberg, 2025)* . وفي مارس 2025، علّقت الولايات المتحدة مشاركتها في مفاوضات اتفاق "التجارة الخضراء" مع الاتحاد الأوروبي، اعتراضًا على ربط الامتيازات الجمركية بانبعاثات

الكربون. وقد أثار القرار انتقادات أوروبية لكونه تراجعًا عن التزامات المناخ العالمية *(Reuters, 2025)*. وفى أبريل2025، بدأت تحقيقات بموجب المادة 301 ضد الهند وفيتنام بسبب دعم غير تنافسي لصادرات تقنية ومنسوجات. وفي مايو، هدد ترمب بفرض تعريفات بنسبة 10% على جميع الواردات من المكسيك للضغط بشأن أمن الحدود*(CFR, 2025)*. وفى يونيو 2025، أعلنت إدارة ترامب نيتها مراجعة بنود اتفاقية الولايات المتحدة–المكسيك–كندا(**USMCA**) ، خاصة فيما يخص صناعة السيارات ومعايير العمل. وقد أثار هذا القرار توترًا بين الشركاء التجاريين وأعاد الجدل حول الاستقرار المؤسسي للاتفاقية *(White House Briefing, 2025)*. وفي يوليو2025، أعلنت الإدارة الامريكية تعليقًا مؤقتًا لاستيراد بعض المعدات التقنية من تايوان، بحجة إعادة تصديرها لشركات صينية تحت حظر. وتمت الإشارة إلى تحقيقات موسعة في دول الخليج بشأن الوساطة التقنية *(BIS, 2025)*.

وتعكس تلك القرارات تحولًا نحو استخدام الأدوات التجارية كسلاح جيوسياسي مباشر .حيث أصبحت الرسوم الجمركية والعقوبات الاقتصادية أدوات تفاوض تتجاوز التجارة إلى ملفات الأمن القومي والتكنولوجيا والهجرة. كما تُظهر إدارة ترمب ميلًا إلى تفضيل الإجراءات الأحادية على حساب النظام المتعدد الأطراف الذي تمثله منظمة التجارة العالمية(WTO) .

وتُعد السياسة التجارية لإدارة ترمب الثانية امتدادًا لنموذج "أمريكا أولًا"، حيث تم تصعيد المواجهة مع الصين، وفتح ملفات جديدة مع شركاء اقتصاديين مثل المكسيك والهند. هذه السياسات مرشحة لأن تعيد تشكيل هيكل سلاسل التوريد العالمية، وتزيد من وتيرة الانقسام في النظام التجاري الدولي، وتفرض على الدول متوسطة الدخل مراجعة استراتيجياتها التجارية نحو المحور

الأمريكي والآسيوي. والشكل البيانى التالى يوضح تطور متوسط التعريفة الجمركية الامريكية منذ 2018 وحتى 2025

شكل (3) المتوسط الفعلى للتعريفة الجمركية الامريكية خلال 2018– 2025

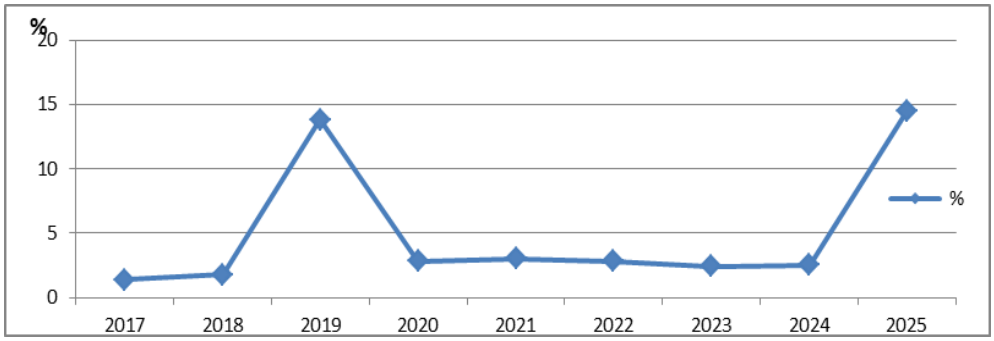

المصدر : من إعداد الباحث استرشاد بمصادر عدة حيث تعتمد هذه المعدلات على **المتوسط المرجح فعليًا (trade-weighted average applied tariff rate)** الذي يشمل جميع السلع والبلدان كشفتها بيانات (Macrotrends, federalreserve.gov, taxfoundation.org, en.wikipedia.org, en.wikipedia.org).

يتضح من الشكل حدوث قفزة كبيرة فى معدلات التعريفة الجمركية الامريكية عام **2019** ترجع إلى فرض حزمة واسعة من الرسوم الانتقامية على الصين وعدة شركاء، ما رفع متوسط المعدل بنحو 12 نقطة مئوية في عام واحد. وفي عام 2020 انعكس تأثير اتفاقية **Phase One** على خفض متوسط التعريفة رغم بقاء الرسوم على غالبية السلع الصينية.

إلا أن التعريفات ما لبث أن تصاعدت بشكل حاد إلى مستويات لم تشهدها منذ القرن الماضي في **2025** ، حيث بلغت معدلات تتراوح بين **13**٪ **إلى 15.8**٪ كمعدل فعلي متوسط لجميع الواردات—وهو أقرب إلى 27٪ فى بعض التقديرات خاصة مع فرض قيود إضافية غير تعريفيه على السيارات والمواد الخام.

وقد كان لتلك السياسات الحمائية التى انتهجتها الولايات المتحدة العديد من الاثار الاقتصادية فى **المدى القصير حيث** أرتفاعت أسعار بعض السلع، داخل الولايات المتحدة وعلى مستوى العالم، كما حدث اضطراب فى سلاسل التوريد الدولية. أما فى **المدى الطويل** توجّهت العديد من الشركات لإعادة التموضع خارج الصين (مثل فيتنام والهند). أما **سياسيًا فقد** استخدامت الرسوم الجمركية كأداة ضغط في السياسة الخارجية.

يتضح مما سبق توجه السياسات التجارية الدولية نحو زيادة الحمائية، ما قد ينعكس على اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية.

خامساً: تطور العلاقات التجارية الأمريكي العربية (1990–2024):

لم تقم الولايات المتحدة بفرض نظامًا جمركيًا موحدًا على "الدول العربية" ككتلة واحدة، بل اعتمدت على ترتيبات ثنائية مع كل دولة على حدى (مثل اتفاقيات التجارة الحرة أو عقوبات تجارية حسب السياسة) . حيث تم إبرام اتفاقيات تجارة حرة بين الولايات المتحدة وكلاً من الاردن 2001، والمغرب 2006، البحرين 2006، عمان 2009 ، بشكل منفرد. أدت هذه الاتفاقيات إلى تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المتبادل بين الدولتين طرفى الاتفاق. فى حين تخضع صادرات كلاً من مصر، السعودية، الجزائر، ولبنان لرسوم جمركية وفقًا لنظام الولايات المتحدة المعتمد عالميًا (نظام الدولة الاولى بالرعاية). كما تم فرض رسوم أو عقوبات جمركية وبعض القيود المؤقتة على بعض الدول العربية مثل: السودان (1997– 2017) حيث فرضت عليها عقوبات شاملة على التجارة .والعراق خلال التسعينات وأوائل 2000. وسوريا منذ 2004 بموجب "قانون محاسبة سوريا."

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة لإنشاء منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MEFTA) ، بهدف

توسيع الروابط التبادلية مع دول مثل مصر، الأردن، والمغرب عبر اتفاقيات تجارة حرة تثبت التزامًا تجاريًا مؤسسيًا (Schott, 2006) .

وقد كان الاتفاق مع الأردن (FTA200) أول اتفاق أمريكي مع دولة عربية، وأدى إلى نمو هائل في الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة، وتحول الأردن إلى مركز للمنسوجات التصديرية الأمريكية. كما تم تطبيق اتفاقات مثل **QIZ** (Qualified Industrial Zones) في الأردن ومصر منذ 1998 لتصدير ملابس ومنتجات "معفاة جمركياً" إلى الأسواق الأمريكية مقابل تحقيق محتوى محلي يعادل50% على الأقل(Schott, 2006) . و زادت الصادرات الأردنية للولايات المتحدة بنسبة تفوق 15% سنويًا، بين 2002 و2016، وقد تحول اتفاق FTA الأمريكي الأردني إلى شراكة صناعية وتوظيفية ملموسة (Jordan–US FTA) . وكان من نتيجة اتفاقات QIZ واتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكلاً من المغرب ومصر والأردن،إلى إدماج تلك الاقتصاديات في النظام التجاري العالمي ما أدى إلى نمو اقتصادي وتوليد وظائف (Schott et al, 2006; Cardozo et al., 2021) .

ومع صعود التنافس التكنولوجي، تم توجيه تدفقات الاستثمارت الخليجية إلى الولايات المتحدة، وعقد صفقات استيراد للطائرات وخدمات الدفاع. ما يعكس تركيزًا على القطاعات المتقدمة وتمكين نفوذ استراتيجي جديد . في المقابل، لم تُصدر أبحاث أكاديمية تحليلًا دقيقًا حول آثار هذه الآليات بعد 2022، لكن المؤشرات العامة تشير إلى تغير العلاقات التقليدية وزيادة الشراكات "الاستثمارية–التقنية" ضمن الإطار الأمريكي.

وفيما يلى تحليل لتطور العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة و الدول العربية محل الدراسة.

5/ 1- العلاقات التجارية الامريكية – الجزائرية (1990–2025):

لم ترتبط الجزائر بأي اتفاقية تجارة حرة أو تفضيلية مع الولايات المتحدة خلال فترة التحليل. كما لم تنضم الجزائر رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)رغم بدء المفاوضات منذ 1987. وتصنف الجزائر ضمن الدول التي تخضع لـــ المعاملة الجمركية القياسية (MFN) من قِبل الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لمتوسط الرسوم الجمركية الأمريكية على المنتجات الجزائرية فلم يتم فرض أى رسوم على منتجات النفط ومشتقاته وهى أهم صادرات الجزائر الى الولايات المتحدة، كما كانت التعريفة الجمركية على منتجات الاسمدة والكيماويات بين 3% إلى 6%، والمعادن مثل الحديد والصلب 4% إلى 7%، والمواد الغذائية والزراعية 5% إلى 12%، والسلع الاستهلاكية الأخرى 6% إلى 10%. ولم تسجل تقارير USTR أي مخالفات تجارية أو دعم حكومي جزائري يبرر فرض رسوم إضافية (UN Comtrade) . حيث لم يتم تسجيل أى نزاعات تجارية أو قضايا مكافحة إغراق مفتوحة بين الجزائر والولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية خلال فترة التحليل. وتعد صادرات الجزائر إلى الولايات المتحدة منخفضة جدًا مقارنة بمصر والسعودية والمغرب ، وتتركز بنسبة 95% في قطاع المحروقات.

5/ 2- العلاقات التجارية الأمريكية – المصرية 1990–2005:

لم توقع مصر اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، و لكن هناك اتفاقية إطار للتجارة والاستثمار (**TIFA**) منذ 1999. وتُعامل الصادرات المصرية بموجب نظام المعاملة التجارية العادية (**MFN**) مثل معظم الدول.

وكانت مصر مستفيدة جزئياً من نظام التفضيلات المعمم GSP حتى تم الغاؤه في 2020.

وتخضع الصادرات المصرية للولايات المتحدة لتعريفة جمركية تختلف حسب نوع السلع فمثلاً تخضع الملابس والمنسوجات لتعريفة جمركية من 8.5% إلى 20% حسب درجة التصنيع، إلا أن هذه المنتجات تم اعفؤها من الجمارك ضمن اتفاقية الكويز QIZ شريطة أن يكون هناك مكون إسرائيلى بنسبة 20%، كما خضعت السلع الزراعية لتعريفة تتراوح بين 10- 25% ، والكيماويات وصناعة البوليمرات 3-8%، والسلع الصناعية 2-5%، أما المعادن والتحف فكانت التعريفة تتراوح من 0- 3% USTR National Trade Estimate Reports (2000-2022) .

كما ساهم تطبيق اتفاقية الكويز **QIZ** بين مصر والولايات المتحدة عام 2004 في زيادة الصادرات المصرية، خاصة من الملابس.كما أن عدم تجديد نظام التفضيلات المعمم (GSP) أدى إلى رفع الرسوم على بعض المنتجات المصرية المصدرة للولايات المتحدة. ولكن من الملاحظ عدم تعرض مصر لأي رسوم عقابية أو استثنائية من قبل الولايات المتحدة ، بل يتم معاملتها وفقًا لنظام الدولة الأولى بالرعاية (MFN) .

5/ 3- العلاقات التجارية الأمريكية -الأردنية (1990-2025):

تعد الأردن أول دولة عربية وقّعت اتفاقية تجارة حرة شاملة (**FTA**) مع الولايات المتحدة عام 2000، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2001 . حيث نصّت الاتفاقية على الإلغاء التدريجي الكامل لجميع الرسوم الجمركية الأمريكية والأردنية خلال 10 سنوات. كما كانت الأردن أيضًا من أوائل المستفيدين من مناطق (Qualified Industrial Zones) **QIZ** منذ 1996.

وبالنظر إلى متوسط الرسوم الجمركية التى فرضتها الولايات على المملكة الاردنية نجد أن الاردن تمتعت باعفاءات جمركية على جمبع السلع الأردنية المصدرة إلى الولايات المتحدة منذ تطبيق اتفاقية التجارة الحرة FTA عام 2001 . باستثناء بعض المواد الغذائية الموسمية والتى لم تتعدى التعريفة عليها 3%. وحتى عام 2024، لم تُسجل أي رسوم جمركية عقابية أو طارئة على الأردن من الولايات المتحدة *(USTR – Jordan FTA Overview)*.

و من أهم نتائج اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة FTA أن نمت الصادرات الأردنية للولايات المتحدة من 63 مليون دولار في 2000 إلى أكثر من 1.7 مليار دولار في 2023. وتعد قطاعات الملابس الجاهزة، المواد الكيميائية، الأسمدة، المستحضرات الطبية، من أكثر القطاعات استفادة من الاتفاقية. وتمتد الاتفاقية لتشمل حقوق الملكية الفكرية، الشفافية، والبيئة، وتعتبر واحدة من أكثر الاتفاقيات شمولًا مع دولة عربية.

5/ 4- العلاقات التجارية الأمريكية – المغربية (1990–2025):

تعد المغرب الدولة العربية الثانية بعد الاردن التي وقعت اتفاقية تجارة حرة (FTA) مع الولايات المتحدة، والتى دخلت حيز التنفيذ في يناير 2006 ، وكانت الصادرات المغربية تخضع لنظام الدولة الأولى بالرعاية (**MFN**) قبل عقد الاتفاقية. وأدت الاتفاقية إلى إلغاء تدريجي كامل لمعظم الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الدولتين خلال 10 سنوات.

ولم يتم فرض أى رسوم جمركية على السلع المصدرة من المغرب إلى الولايات المتحدة بعد الاتفاقية. وتنص الاتفاقية على *آلية حماية خاصة* لبعض المنتجات الزراعية الأمريكية والمغربية، لكنها لم تُستخدم حتى 2024. واستفادت كل من المغرب والولايات المتحدة من عقد اتفاقية التجارة الحرة FTA، حيث أرتفع حجم الصادرات المغربية إلى الولايات المتحدة بعد اتفاقية التجارة الحرة

FTA بنسبة تفوق 400% منذ 2006 . وتم اعفاء منتجات الملابس الجاهزة، والأسلاك الكهربائية، والفوسفات من أى رسوم جمركية. كما ارتفعت الصادرات الامريكية من السيارات، المعدات طبية، والحبوب إلى المغرب بموجب تلك الاتفاقية.

5/5- العلاقات التجارية الأمريكية - السعودية (1990-2025):

لم ترتبط السعودية باتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة خلال فترة التحليل . ولكنها تتمتع بنظام الدولة الأولى بالرعاية (**MFN**) ، مما يضمن لها رسومًا جمركية موحدة. كما لم تتعرض المملكة لأى عقوبات جمركية مباشرة من الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. وقد انضمت السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (**WTO**) عام 2005، ما أثر إيجابًا على هيكل الرسوم الجمركية الثنائية. وتمثل صادرات البترول ومشتقاته أهم صادرات المملكة للولايات المتحدة والذى لا يخضع لأى رسوم جمركية أمريكية.

وتطبق الرسوم فقط على السلع غير المعفاة بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. حيث تم فرض تعريفات وفقاً لتعريفات منظمة التجارة كالبتروكيماويات ومنتجات البلاستيك (3- 6%)، والمعادن والألمنيوم (2-5%)، المنتجات الغذائية (4-10%)، والسلع الاستهلاكية الاخرى (5-8%). ولم تخضع المملكة العربية السعودية لأي رسوم جمركية خاصة أو عقابية من الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة. إلا أن بعض المنتجات (مثل الأنابيب المعدنية أو الأسمدة الكيماوية) واجهت **تحقيقات مكافحة إغراق**، لكن دون فرض رسوم طويلة المدى وتعد المملكة من أكبر مصدّري **البلاستيك والبوليمرات** للولايات المتحدة.

5/ 6- العلاقات التجارية الأمريكية -الإماراتية (1990-2025):

لا ترتبط الإمارات باتفاقية تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة. وتعامل الولايات المتحدة الإمارات بموجب نظام الدولة الأولى بالرعاية (**MFN**)، مما يفرض رسومًا موحدة بدون تفضيلات خاصة. وتعد الإمارات من أكبر شركاء أمريكا التجاريين في المنطقة، خصوصًا في مجالات الذهب، الألمنيوم، معدات الطيران، والمجوهرات.

ومن الملاحظ أن الرسوم الجمركية المفروضة على غالبية الصادرات الامارتية كانت تتوافق مع تعريفات منظمة التجارة الدولي. ولم تتعرض الإمارات يومًا لعقوبات تجارية أو جمركية أمريكية. حيث تم استثناؤها رسميًا في 2021 من الرسوم الجمركية على الألمنيوم بسبب العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية. وقد ارتفعت صادرات الإمارات لأمريكا لتتجاوز 6 مليار دولار سنويًا، بينما تبلغ الواردات الأمريكية أكثر من 20 مليار دولار عام 2023.

مما سبق يتضح مدى عمق العلاقات التجارية بين الدول العربية والولايات المتحدة حيث تعد الولايات المتحدة الشريك التجارى الرئيسى لتلك

الدول، إلا أن صادرات الدول العربية الى الولايات المتحدة لا تمثل جزء كبير من وادرات الولايات المتحدة من العالم الخارجى، كما أنها لا تعد السوق الأهم لصادرات الولايات المتحدة فيما عدا تجارة النفط ومنتجاته.

سادساً: الدراسة القياسية :

1/5- المنهجية (Methodology) :

في ضوء تعاظم التأثيرات الاقتصادية العالمية الناتجة عن الحرب التجارية الأمريكية، تبرز أهمية اعتماد أدوات التحليل القياسي لتفسير أثر هذه الظاهرة على نمو الاقتصادات العربية. وبما أن العلاقات الاقتصادية المعاصرة تتسم بالتعقيد والترابط، فإن التحليل القياسي باستخدام بيانات Panal Data يتيح فهماً أعمق للديناميكيات قصيرة وطويلة الأجل، خصوصًا في ظل تباين الهياكل الاقتصادية بين الدول العربية محل الدراسة.

انطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقدير العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة، وكل من متوسط التعريفات الجمركية الأمريكية (T_US) ومؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية (TPU) من جهة أخرى، وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2024، وبالاعتماد على نموذج بانل ARDL بطريقة Pooled Mean Group (PMG) الذي يتميز بقدرته على التوفيق بين فرضية التجانس في المدى الطويل والتباين في العلاقات قصيرة الأجل عبر الدول المختلفة.

ولتحقيق أهداف التحليل الكمى ، تم أولاً اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاثة باستخدام مجموعة من اختبارات جذر الوحدة المناسبة لبيانات البانل (LLC، IPS، ADF-Fisher، PP-Fisher)، حيث أظهرت النتائج استقرار جميع السلاسل عند المستوى، مما يبرر التقدم نحو تقدير النموذج دون الحاجة إلى تفاضل البيانات.

كما تم التحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبارات التكامل المشترك Pedroni) و (Kao، و أكدت النتائج وجود علاقة تكاملية تعكس ارتباطًا مستقرًا بين المتغيرات على المدى الطويل. وبالتالي، فإن استخدام نموذج PMG/ARDL بات مبررًا من الناحية النظرية والإحصائية.

ويعتمد التحليل القياسي في هذا السياق على ست دول عربية تمثل مزيجًا من الاقتصادات البترولية (السعودية، الجزائر، الإمارات) وغير البترولية (مصر، المغرب، الأردن)، بما يسمح بمقارنة سلوك النمو الاقتصادي في ظل تباين مصادر الدخل والتعرض للسياسات التجارية العالمية. وقد تم اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج وفق معيار المعلومات لـــAkaike ، بينما تم اختبار كفاءة نموذج PMG مقارنة بنماذج أخرى (Mean Group و Dynamic Fixed Effects) باستخدام اختبارHausman ، الذي أيد صلاحية استخدام نموذج PMGلتمثيل العلاقات طويلة الأجل بشكل موثوق.

ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم تحليل كمّي يوضح كيف تؤثر كل من الحواجز الجمركية الأمريكية وعدم اليقين في السياسات التجارية على النمو في الاقتصادات العربية، مع التمييز بين الأثر طويل الأجل وقصير الأجل، وذلك لتقديم توصيات مبنية على نتائج واقعية ومنهجية دقيقة.

6/ 2- متغيرات النموذج والنموذج المقدر :

يوضح الجدول التالى متغيرات النموذج القياسى المستخدم ومصادر البيانات.

جدول رقم (1) متغيرات النموذج ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	مصدر البيانات
GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي(%)	البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية (World Bank – WDI) https://databank.worldbank.org
T_US	متوسط التعريفات	منظمة التجارة العالمية – (WTO) تقارير التعريفة

المتغير	التعريف	مصدر البيانات
	الجمركية الأمريكية(%)	الجمركيةUNCTAD / https://www.wto.org/english/tratop
TPU	مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية (TPU_SHARE × 10000)	قاعدة بيانات مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية (Trade Policy Uncertainty Index – Baker, Bloom & Davis) https://www.policyuncertainty.com/tpu.html

النموذج المقدر: يمكن تقدير معدلة النموذج PMG/ARDL(8,4,4) على النحو التالى:

$$GDP = C_{(1)}*GDP_{(-1)} + C_{(2)}*GDP_{(-2)} + C_{(3)}*GDP_{(-3)} + C_{(4)}*GDP_{(-4)} + C_{(5)*}GDP_{(-5)} + C_{(6)}*GDP_{(-6)} + C_{(7)}*GDP_{(-7)} + C_{(8)}*GDP_{(-8)} + C_{(9)}*T_US + C_{(10)}*T_US_{(-1)} + C_{(11)}*T_US_{(-2)} + C_{(12)}*T_US_{(3)} + C_{(13)}*T_US_{(-4)} + C_{(14)}*TPU + C_{(15)}*TPU_{(-1)} + C_{(16)}*TPU_{(-2)} + C_{(17)}*TPU_{(3)} + C_{(18)}*TPU_{(-4)} + C_{(19)}$$

3/6- اختبارات جذر الوحدة:

جدول رقم (2) اختبار Panel unit root test المتغير GDP بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary
Series: GDP
Date: 07/22/25 Time: 19:24
Sample: 1990 2024
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.56496	0.0588	6	198
Breitung t-stat	-4.10849	0.0000	6	192
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.57234	0.0000	6	198
ADF - Fisher Chi-square	52.5816	0.0000	6	198
PP - Fisher Chi-square	140.635	0.0000	6	204

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS13

و Breitung و Levin, Lin & Chu (LLC) تم تطبيق اختبارات بانل ، رغم PP–Fisher و ADF–Fisher و Im, Pesaran and Shin (IPS) أعطى نتيجة قريبة من الحد الفاصل (0.0588)، إلا أن جميع LLCأن اختبار تشير (Breitung، PP–Fisher، ADF–Fisher، IPS)الاختبارات الأخرى (Stationary) مستقرة GDP إلى رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن سلسلة مع وجود تأثيرات فردية واتجاهات خطية عند المستوى (Level).

جدول رقم (3) اختبارPanel unit root test للمتغير T_US بقاطع

Panel unit root test: Summary
Series: T_US
Date: 07/22/25 Time: 19:34
Sample: 1990 2024
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-Sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.75172	0.0030	6	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.06974	0.0192	6	198
ADF - Fisher Chi-square	20.4263	0.0594	6	198
PP - Fisher Chi-square	12.1526	0.4335	6	204

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS13

تم تطبيق اختبارات بانل Levin, Lin & Chu (LLC) و Im, Pesaran and Shin (IPS) و ADF–Fisher و PP–Fisher ، ويلاحظ أن هناك تباين بين نتائج الاختبارات، فاختباري LLC و IPS (الأكثر موثوقية في هذه الحالة) يشيران إلى استقرار السلسلة عند المستوى، بينما اختبارات ADF–

Fisherو PP–Fisher لا تدعم الاستقرار. وبذلك فإن السلسلة T_US مستقرة عند المستوى استنادًا إلى نتائج LLC وIPS، خاصة إذا كانت البيانات تحتوي على تأثيرات فردية فقط (كما هو الحال هنا).

جدول رقم (4) استخدام اختبارHadri test الذي يعكس الفرضية الصفرية بأنها مستقرة.

Null Hypothesis: Stationarity
Series: T_US
Date: 07/22/25 Time: 19:44
Sample: 1990 2024
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 210
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	1.30038	0.0967
Heteroscedastic Consistent Z-stat	1.30038	0.0967

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.
** Probabilities are computed assuming asympotic normality

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS13

نظرا لان القيمة الاحتمالية > 0.05 لا نرفض الفرضية الصفرية ، وبالتالي السلسلة مستقرة عند المستوى (Stationary at level)

جدول رقم (5)اختبارPanel unit root test للمتغير TPU بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary
Series: TPU
Date: 07/22/25 Time: 19:51
Sample: 1990 2024
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.43275	0.0000	6	198
Breitung t-stat	-0.10299	0.4590	6	192
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				

Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.86207	0.0021	6	198
ADF - Fisher Chi-square	26.6256	0.0087	6	198
PP - Fisher Chi-square	5.09617	0.9547	6	204

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS13

تم تطبيق اختبارات بانل Levin, Lin & Chu (LLC) و Breitung و Im, Pesaran and Shin (IPS) و ADF–Fisher و PP–Fisher ،

رغم أن هناك تباين بين الاختبارات، فإنه 3 من أصل 5 اختبارات رئيسية LLC، IPS، ADF–Fisher تشير إلى أن السلسلة مستقرة عند المستوى، أما Breitung t–stat و PP–Fisher فقط تعطي نتيجة واضحة بعدم الاستقرار، ولكن هذا الاختبار معروف بأنه أكثر تأثرًا بالضوضاء والاختلافات الهيكلية. وبذلك فإن السلسلة TPU مستقرة عند المستوى (Level) استنادًا إلى أغلب الاختبارات الإحصائية المعتبرة LLC، IPS، ADF

4/6- دراسة التكامل المتزامن بين متغيرات النموذج:

جدول رقم (6) اختبار Pedroni Residual Cointegration Test

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: GDP T_US TPU
Date: 07/22/25 Time: 20:19
Sample: 1990 2024
Included observations: 210
Cross-sections included: 6
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	1.637515	0.0508	0.234307	0.4074
Panel rho-Statistic	-9.250381	0.0000	-9.646289	0.0000
Panel PP-Statistic	-13.18596	0.0000	-14.33972	0.0000
Panel ADF-Statistic	-7.061704	0.0000	-7.081127	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS13

بناء على نتائج Panel rho–Statistic و Panel PP–Statistic و Panel ADF–Statistic يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة GDP، T_US، TPU، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بينهم، رغم احتمالية عدم استقرار بعضهم على المدى القصير.

جدول رقم (7) اختبار Kao Residual Cointegration Test

Kao Residual Cointegration Test
Series: GDP T_US TPU
Date: 07/22/25 Time: 20:28
Sample: 1990 2024
Included observations: 210
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-2.636724	0.0042
Residual variance	20.19158	
HAC variance	3.428468	

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS13

نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك (Kao Residual Cointegration Test) تعزز ما سبق التوصل إليه من اختبار Pedroni بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة GDP، T_US، TPU ، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بينهم، رغم احتمالية عدم استقرار بعضهم على المدى القصير.

6/ 5- تقدير نموذج Panel / ARDL / PMG

هو أحد نماذج Panel ARDL التي طوّرها Pesaran, Shin, and Smith (1999). ويُستخدم لتقدير العلاقات في بيانات البانل التي تتسم بـــتوازن طويل الأجل بين المتغيرات(Cointegration) . وتفاوت ديناميكي قصير الأجل بين الدول(heterogeneity) .

جدول رقم (8) خصائص نموذج: PMG/ARDL Model

الجانب	PMG/ARDL Model
طبيعة النموذج	نصف تجميعي(Hybrid)
المعادلة طويلة الأجل	موحدة (Pooled) على جميع المقاطع
المعادلة قصيرة الأجل	تختلف (Mean Group) من مقطع لآخر (كل دولة مثلًا)
الثوابت	يمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة حسب النموذج (fixed/intercept allowed)
الهدف	السماح بتفاوت ديناميكيات قصيرة الأجل، وافتراض تجانس في المدى الطويل

شكل رقم (4) فترات الابطاء المثلى

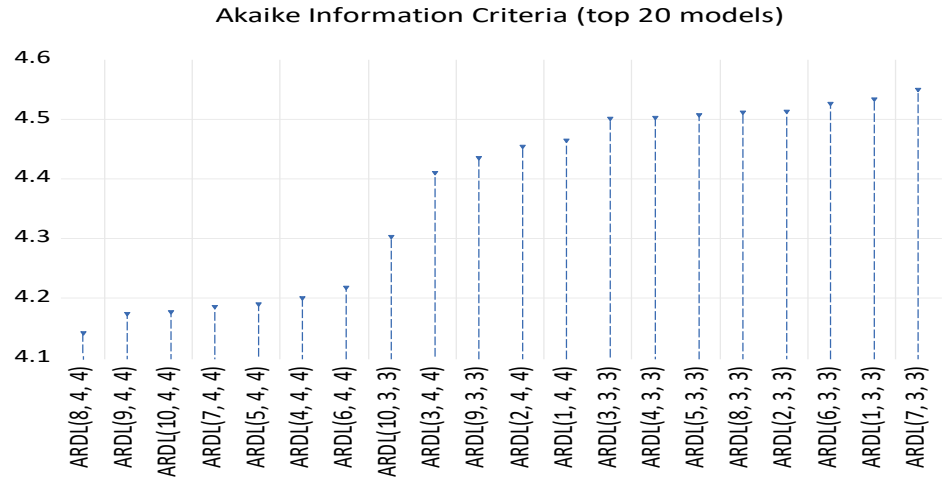

المصدر : مخرجات EVIEWS13

إذاً النموذج الأمثل هو ARDL (8,4,4)

5/6/ 1- النموذج طويل الاجل:

جدول رقم (9) تقدير نموذج ARDL طويل الاجل للمتغير GDP

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 07/22/25 Time: 21:48
Sample: 1998 2024
Included observations: 162
Maximum dependent lags: 10 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): T_US TPU
Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 40
Selected Model: ARDL(8, 4, 4)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	Long Run Equation			
T_US	-1.687972	0.718003	-2.350927	0.0206
TPU	0.037358	0.018055	2.069161	0.0410

Root MSE	1.390552	Mean dependent var	-0.013480
S.D. dependent var	3.819915	S.E. of regression	1.957239
Akaike info criterion	3.301228	Sum squared resid	406.0633
Schwarz criterion	4.958843	Log likelihood	-242.6290
Hannan-Quinn criter.	3.971341		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : مخرجات EVIEWS13

بالاعتماد على نتائج نموذج ARDL للعلاقة طويلة الأجل، تبين وجود ارتباط معنوي بين كل من متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية (T_US) ومؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية (TPU) من جهة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة أخرى، وذلك خلال الفترة محل الدراسة.

وقد أظهرت النتائج أن متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامل T_US نحو 1.688−، وهو دال إحصائيًا عند مستوى معنوية 5 .(P = 0.0206) %ويعني ذلك أنه في حال ارتفعت التعريفة الجمركية بنسبة واحدة مئوية، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بنحو 1.69 نقطة مئوية على المدى الطويل، وهو تأثير كبير يعكس الأثر السلبي للحمائية التجارية على الأداء الاقتصادي، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على التصدير إلى الولايات المتحدة أو على الانفتاح التجاري معها.

أما بالنسبة لمؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية(TPU) ، فقد أظهرت النتائج علاقة إيجابية ومعنوية مع معدل النمو، إذ بلغ معامل TPU نحو 0.037+ وكان دالًا إحصائيًا عند مستوى 5 .(P = 0.0410) %وتُعد هذه النتيجة غير منسجمة مع بعض التوقعات النظرية التي تشير عادة إلى أن تزايد عدم اليقين في السياسات الاقتصادية، وخاصة التجارية منها، يؤدي إلى تراجع معدلات النمو بسبب تردد المستثمرين والمصدرين. ومع ذلك، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال احتمال أن تكون بعض فترات عدم اليقين قد رافقها تحولات هيكلية أو إصلاحات دفعت النمو صعودًا بشكل غير مباشر، أو أن الاقتصادات المعنية تمكنت من التكيّف سريعًا مع المتغيرات التجارية. ويظل هذا التفسير بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقق.

اعتمد النموذج على 3 دول بترولية هي السعودية والجزائر والامارات و3 دول غير بترولية هي مصر والمغرب والأردن ومن التحليل لتلك الدول يتضح ان سبب العلاقة الموجبة بين عدم البقين والنمو هو الدول البترولية. **فالمتغير TPU له تأثير موجَب أو متذبذب** لكنه **معنوي** في المدى القصير والطويل. فهذه الدول غالبًا ما تعتمد على صادرات النفط (غير خاضعة لتعريفات جمركية مباشرة) وتمتلك احتياطيات مالية تمكّنها من امتصاص الصدمات المؤقتة ، كما انها تستفيد أحيانًا من اضطراب التجارة العالمية (مثلًا ارتفاع أسعار النفط في أوقات التوترات التجارية)، مما يجعلها تتكيّف سريعًا مع عدم اليقين أو حتى استفادتها منه. وبشكل عام، تشير نتائج العلاقة طويلة الأجل إلى أهمية السياسات التجارية الأمريكية كمتغير مؤثر في النمو الاقتصادي، سواء عبر القنوات الجمركية أو من خلال استقرار البيئة التجارية.

2/5/6- النموذج قصير الاجل:

جدول رقم (10) تقدير العلاقات قصيرة الأجل في نموذجARDL

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 07/22/25 Time: 21:48
Sample: 1998 2024
Included observations: 162
Maximum dependent lags: 10 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): T_US TPU
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 40
Selected Model: ARDL(8, 4, 4)
Note: final equation sample is larger than selection sample

	Short Run Equation			
COINTEQ01	-1.050482	0.330864	-3.174963	0.0020
D(GDP(-1))	0.269249	0.281268	0.957271	0.3406
D(GDP(-2))	0.331138	0.268657	1.232567	0.2205
D(GDP(-3))	0.298005	0.223836	1.331356	0.1859
D(GDP(-4))	0.100875	0.214520	0.470235	0.6392
D(GDP(-5))	0.065297	0.126605	0.515752	0.6071
D(GDP(-6))	-0.092699	0.076923	-1.205086	0.2309
D(GDP(-7))	0.036024	0.033725	1.068162	0.2879
D(T_US)	-2.813841	2.535254	-1.109886	0.2696
D(T_US(-1))	-2.526845	2.391016	-1.056808	0.2930
D(T_US(-2))	-0.770756	1.380551	-0.558296	0.5778
D(T_US(-3))	-1.915716	1.619485	-1.182917	0.2395
D(TPU)	-0.040186	0.018117	-2.218134	0.0287
D(TPU(-1))	-0.011788	0.019197	-0.614070	0.5405
D(TPU(-2))	-0.071469	0.015610	-4.578447	0.0000
D(TPU(-3))	0.042764	0.014243	3.002373	0.0033
C	5.635681	1.945102	2.897370	0.0046

Root MSE	1.390552	Mean dependent var	-0.013480
S.D. dependent var	3.819915	S.E. of regression	1.957239
Akaike info criterion	3.301228	Sum squared resid	406.0633
Schwarz criterion	4.958843	Log likelihood	-242.6290
Hannan-Quinn criter.	3.971341		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : مخرجات EVIEWS13

أظهرت نتائج العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة وجود تفاعلات ديناميكية مهمة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكل من متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية (T_US) ومؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية(TPU) ، إلى جانب أهمية مصطلح تصحيح الخطأ.(ECM) ، حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ 1.0504−، وهو سالب ومعنوي إحصائيًا عند مستوى 1.(P = 0.0020) % ، وهذا يشير إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن الاقتصاد يقوم بتصحيح حوالي 105%من الانحراف عن التوازن خلال فترة واحدة)سنة واحدة هنا على الأرجح، مما يعني أن العودة إلى التوازن بعد حدوث صدمة تتم بسرعة نسبية، وهو ما يدعم كفاءة آلية التعديل في النموذج.

1/2/5/6- تأثير المتغيرات المستقلة في الأجل القصير:

- **TPU مؤشر عدم اليقين التجاري:** التغير في TPU كان دالًا إحصائيًا عند الفارق اللحظي :((D(TPU) سلبي ومعنوي (P = 0.0287)، و الإبطاء الثاني :((D(TPU(−2)سلبي ومعنوي جدًا (P = 0.0000) والإبطاء الثالث :((D(TPU(−3)موجب ومعنوي (P = 0.0033)، و هذا يدل على أن التغيرات في عدم اليقين التجاري تؤثر فورًا وبعد فترتين وثلاث فترات على النمو ويلاحظ أن التأثير اللحظي والإبطاء الثاني سلبيان (أي ارتفاع عدم اليقين يقلل النمو)، بينما التأثير في الإبطاء الثالث موجب، ما قد يعكس ارتدادات لاحقة أو آثارًا غير مباشرة.
- **T_US متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية :** لم يظهر أي تأثير معنوي للمتغيرات D(T_US) أو تأخيراتها(P−values > 0.2) ، ورغم أهميته في المدى الطويل، إلا أن تغيرات التعريفة الجمركية الأمريكية لا تؤثر معنويًا على النمو في الأجل القصير.

- **فروق الناتج المحلي (D(GDP(−1)) إلى(D(GDP(−7)) :** لم تظهر أي فروقات سابقة لـــ GDP تأثيرًا معنويًا، مما يشير إلى أن النمو في هذه العينة لا يعتمد بشكل قوي على القيم السابقة له في الأجل القصير، وربما يتم التحكم فيه بعوامل خارجية أو طويلة الأجل.

كشفت نتائج العلاقة قصيرة الأجل في نموذج ARDL عن دلالة معنوية قوية لمعامل تصحيح الخطأ، حيث بلغت قيمته −1.05 ودلت على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع سرعة تصحيح الانحراف عن هذا التوازن خلال فترة واحدة. وقد أظهرت التغيرات في مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية (TPU) تأثيرًا مباشرًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي، سواء لحظيًا أو عبر فترات إبطاء محددة، مما يعكس حساسية الناتج المحلي لتقلبات البيئة التجارية. في المقابل، لم تظهر التغيرات في متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية (T_US) تأثيرًا معنويًا على النمو في الأجل القصير، وهو ما يشير إلى أن أثر التعريفات يتحقق على المدى الطويل وليس الفوري. كما لم تثبت فروقات الناتج المحلي الإجمالي السابقة دلالتها، مما يدل على طابع النمو المتأثر بعوامل خارجية أكثر من اعتماده على ذاته في الأجل القصير.

6/6- تحليل المرونة (Elasticity) في العلاقة طويلة الأجل:

جدول رقم (11) جدول المرونات (Scaled Coefficients)

Scaled Coefficients
Date: 07/22/25 Time: 22:14
Sample: 1990 2024
Included observations: 210

Variable	Coefficient	Standardized Coefficient	Elasticity at Means
T_US	-1.687972	-0.362236	-0.903936
TPU	0.037358	0.392271	0.470935

المصدر : مخرجات EVIEWS13

يوضح جدول المرونات (Scaled Coefficients) التأثير النسبي للمتغيرات المستقلة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد إعادة القياس القياسي للمعاملات. وتركز هذه المرونات على مدى حساسية النمو الاقتصادي للتغيرات النسبية في كل من متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية (T_US)ومؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية(TPU) .

- **T_USمتوسط التعريفة الجمركية الأمريكية :** معامل المرونة = – 0.9039 هذا يعني أن زيادة قدرها 1% في T_US تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.90% تقريبًا، على المدى الطويل. وتعكس هذه النتيجة التأثير الكبير والسلبي للحمائية التجارية على الأداء الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة التعريفات إلى تقليص حجم التجارة والاستثمار، وبالتالي انخفاض النمو.
- **TPU : مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية:** معامل المرونة = +0.4709 وهذا يعني أن زيادة قدرها 1% في مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية تؤدي إلى زيادة النمو بنسبة 0.47% تقريبًا، على المدى الطويل. ورغم أن هذه النتيجة تخالف بعض التوقعات النظرية، إلا أنها قد تعكس وجود عوامل استجابية غير مباشرة، أو قد تكون دلالة على أن بعض فترات عدم اليقين صاحبتها سياسات تحفيزية أو إصلاحات اقتصادية كان لها أثر إيجابي.

وتشير المرونات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي أكثر تأثرًا سلبيًا بالتغيرات في T_USمقارنة بـــ TPU، ما يؤكد أهمية ضبط سياسات التجارة والتعريفة في دعم النمو الاقتصادي.

7/6- النماذج قصيرة الاجل للمقاطع:

1/7/6- الجزائر:

جدول رقم (12) Algeria

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.469203	0.012489	-37.56998	0.0000
D(GDP(-1))	0.058792	0.014817	3.967789	0.0286
D(GDP(-2))	0.682087	0.012128	56.24235	0.0000
D(GDP(-3))	0.328667	0.007137	46.05096	0.0000
D(GDP(-4))	-0.113793	0.007019	-16.21152	0.0005
D(GDP(-5))	0.012097	0.005911	2.046402	0.1332
D(GDP(-6))	-0.056343	0.004122	-13.66841	0.0008
D(GDP(-7))	0.108009	0.002644	40.84554	0.0000
D(T_US)	2.382283	0.770926	3.090156	0.0537
D(T_US(-1))	6.923744	0.790824	8.755096	0.0031
D(T_US(-2))	-1.498044	0.943305	-1.588081	0.2105
D(T_US(-3))	-7.847460	0.520985	-15.06273	0.0006
D(TPU)	0.016083	8.73E-05	184.3299	0.0000
D(TPU(-1))	-0.052235	9.93E-05	-526.2041	0.0000
D(TPU(-2))	-0.130012	6.86E-05	-1895.488	0.0000
D(TPU(-3))	0.039846	9.56E-05	416.5933	0.0000
C	1.984647	0.350866	5.656425	0.0109

المصدر : مخرجات EVIEWS13

نلحظ أن معامل تصحيح الخطأ(ECM = COINTEQ01) هو – 0.4692، معنوي جدًا(P = 0.0000) ، هذا يعني أن حوالي 47% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه خلال فترة واحدةغالبًا سنة، وهو سالب ومعنوي أي يوجد توازن طويل الأجل والنموذج جيد ديناميكيًا. كما أن تأثير التعريفة الجمركية في الأجل القصير متذبذب والصدمة الأولى موجبة، ثم انعكاس لاحقاً إلى سلبي قوي. وهذا يشير إلى تأثير مؤقت إيجابي ثم ضرر لاحق على النمو. تأثير متغير TPU قوي جدًا وسريع واصدمة أولية موجبة. ثم صدمتان سلبيتان كبيرتان في الفترتين اللاحقتين. ثم تأثير مرتد موجب لاحقًا. وهذه الاستجابات الديناميكية توضح أن عدم اليقين التجاري يسبب تقلبات حادة في النمو.

وتؤكد نتائج المعادلة قصيرة الأجل وجود تصحيح قوي نحو التوازن بعد كل صدمة(معامل ECM معنوي وسالب) .كما أن الناتج المحلي يتأثر بقيمه السابقة بشكل واضح. وتشير التغيرات في كل من التعريفة الأمريكية ومؤشر عدم اليقين التجاري إلى تأثيرات ديناميكية متذبذبة وقوية على النمو، ما يدعو إلى ضرورة تبني سياسات مرنة تأخذ في الحسبان التأثيرات قصيرة الأجل لهذه المتغيرات على الأداء الاقتصادي.

2/7/6- جمهورية مصر العربية:

جدول رقم (13)Egypt, Arab Rep

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-2.277107	0.503150	-4.525699	0.0202
D(GDP(-1))	1.386081	0.376846	3.678114	0.0348
D(GDP(-2))	1.173215	0.319648	3.670330	0.0350
D(GDP(-3))	0.962002	0.182209	5.279652	0.0133
D(GDP(-4))	0.918127	0.154751	5.932927	0.0096
D(GDP(-5))	0.556859	0.158968	3.502967	0.0394
D(GDP(-6))	0.153565	0.127079	1.208423	0.3134
D(GDP(-7))	-0.018783	0.052081	-0.360648	0.7423
D(T_US)	0.318233	3.424118	0.092939	0.9318
D(T_US(-1))	-0.892317	4.047739	-0.220448	0.8397
D(T_US(-2))	-6.069446	2.823506	-2.149613	0.1208
D(T_US(-3))	-0.971685	4.059055	-0.239387	0.8262
D(TPU)	-0.096339	0.001371	-70.26542	0.0000
D(TPU(-1))	-0.082604	0.001310	-63.03720	0.0000
D(TPU(-2))	-0.065051	0.000913	-71.26685	0.0000
D(TPU(-3))	-0.008095	0.000323	-25.06716	0.0001
C	13.18079	18.58660	0.709156	0.5294

المصدر : مخرجات EVIEWS13

من الجدول نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (ECM = COINTEQ01)ذو قيمة = −2.2771)دالة معنويًا عند.(P = 0.0202 ويشير هذا إلى أن النظام يصحح ما نسبته 227%من الانحراف عن التوازن طويل الأجل خلال فترة واحدة (سنة غالبًا)، وهي نسبة كبيرة قد تعني وجود

تصحيح سريع ومفرط(over-adjustment) ، ودلالة المعامل السالب والمعنوي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.ولا يوجد أي تأثير معنوي قصير الأجل لتعريفة T_US على النمو، مما يشير إلى أن تأثيرها إن وجد قد يكون طويل الأجل فقط أو ضعيف. كما أن كل زيادة في عدم اليقين التجاري تؤدي إلى تراجع فوري ومستمر في النمو الاقتصادي خلال الأربع فترات التالية، والمعاملات كبيرة عدديًا ودالة جدًا إحصائيًا والتأثير القصير الأجل لـــ TPU قوي وسالب ومباشر.

وتشير تلك النتائج إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المصرى يتأثر بقوة بتاريخه السابق (خاصية الاعتماد الذاتي)، بينما لا يظهر لمتغير T_US (التعريفة الجمركية الأمريكية) أثر معنوي قصير الأجل. في المقابل، فإن لمؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية الامريكية (TPU) أثرًا سلبيًا مباشرًا وسريعًا على النمو الاقتصادي في المدى القصير. كما يؤكد معامل تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تُصحح بسرعة مرتفعة نسبيًا.

3/7/6- المملكة الاردنية الهاشمية:

جدول رقم (14)Jordan

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.437733	0.050254	-8.710393	0.0032
D(GDP(-1))	0.099948	0.032434	3.081562	0.0541
D(GDP(-2))	0.449335	0.021745	20.66373	0.0002
D(GDP(-3))	0.347699	0.020656	16.83301	0.0005
D(GDP(-4))	0.043542	0.043456	1.001980	0.3902
D(GDP(-5))	0.038322	0.036483	1.050385	0.3707
D(GDP(-6))	0.050062	0.010776	4.645591	0.0188
D(GDP(-7))	0.130885	0.005199	25.17450	0.0001
D(T_US)	-3.002997	2.969625	-1.011238	0.3864
D(T_US(-1))	-6.002806	1.563560	-3.839191	0.0312
D(T_US(-2))	0.101269	4.411315	0.022957	0.9831
D(T_US(-3))	1.243527	3.402577	0.365466	0.7390
D(TPU)	-0.037330	0.000284	-131.5958	0.0000
D(TPU(-1))	0.013357	0.000388	34.41353	0.0001
D(TPU(-2))	-0.012009	0.000202	-59.41493	0.0000

D(TPU(-3))	0.050307	0.000253	199.1274	0.0000
C	2.457434	1.887804	1.301742	0.2839

المصدر : مخرجات EVIEWS13

معامل تصحيح الخطأ(ECM = COINTEQ01) ذو قيمة0.438− = ، دالة عند مستوى 1.(P = 0.0032) %، وهذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، إذ يتم تصحيح 43.8%من الانحراف عن التوازن خلال فترة واحدة)غالبًا سنة ، والسالبية والمعنوية تدل على استقرار العلاقة طويلة الأجل. التأخير الأول (D(T_US(−1)) كان معنويًا وسالبًا، ما يشير إلى أن زيادة التعريفة تؤثر سلبًا على النمو بعد فترة واحدة، بينما باقي التأخيرات غير معنوية. تأثير عدم اليقين في السياسة التجارية(TPU) هنا متذبذبة لكنها شديدة ومباشرة ، TPUفي الفترة الحالية والسابقة الثانية لهما تأثير سلبي كبير على النمو. بينما TPU(−1)وTPU (−3)لهما تأثير موجب. هذا يدل على أن صدمات عدم اليقين تخلق تقلبات واضحة في معدل النمو فى الا دن، بعضها يدفع النمو مؤقتاً والبعض الآخر يضعفه.

تؤكد النتائج السابقة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع سرعة تصحيح عالية نسبيًا. كما تظهر فروقات الناتج المحلي تأثيرًا قويًا على نفسه، ما يعكس قوة الزخم الذاتي للنمو. أما أثر التعريفة الجمركية فيبدو ضعيفاً نسبيًا ومحصورًا في فترة واحدة، بينما يظهر مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية تأثيرًا مباشرًا ومعنويًا ومتناوبًا بين السالب والموجب، ما يدل على حساسية النمو الاقتصادي للاردن للتقلبات في البيئة التجارية.

4/7/6- المملكة المغربية:

جدول رقم (15)Morocco

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.583682	0.088997	-6.558451	0.0072
D(GDP(-1))	-0.586595	0.097492	-6.016868	0.0092
D(GDP(-2))	-0.600277	0.087058	-6.895176	0.0063
D(GDP(-3))	-0.600107	0.096026	-6.249418	0.0083
D(GDP(-4))	-0.547918	0.113164	-4.841817	0.0168
D(GDP(-5))	-0.350844	0.104739	-3.349691	0.0441
D(GDP(-6))	-0.287391	0.061464	-4.675731	0.0185
D(GDP(-7))	-0.090952	0.011103	-8.192049	0.0038
D(T_US)	3.378282	5.966520	0.566206	0.6108
D(T_US(-1))	-8.362508	5.615252	-1.489249	0.2332
D(T_US(-2))	2.692547	7.087745	0.379888	0.7293
D(T_US(-3))	-5.804584	5.987720	-0.969415	0.4038
D(TPU)	-0.029292	0.000448	-65.37719	0.0000
D(TPU(-1))	-0.011973	0.000368	-32.49697	0.0001
D(TPU(-2))	-0.080378	0.000404	-198.7561	0.0000
D(TPU(-3))	0.017425	0.000791	22.01845	0.0002
C	2.833681	2.641585	1.072720	0.3620

المصدر : مخرجات EVIEWS13

معامل تصحيح الخطأ(ECM = COINTEQ01) ذو قيمة = −0.5837 (P = 0.0072)، دال إحصائيًا عند مستوى 1.%، ويشير إلى أن حوالي 58.4%من الاختلال عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصحيحه خلال فترة واحدة (غالبًا سنة)، والسالبية والمعنوية تؤكدان وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. ولا توجد أي تأثيرات معنوية للتعريفة الجمركية قصيرة الأجل في هذا النموذج → مما يرجح أن تأثيرها محتمل فقط في المدى الطويل. كما أن TPUله تأثير قوي وسالب في الأجل القصير على نمو الناتج المحلي، خصوصًا في الثلاث فترات الأولى، بينما يظهر تأثير ارتدادي إيجابي في الفترة الرابعة.

وتؤكد نتائج المعادلة قصيرة الأجل أن النمو الاقتصادي يتأثر سلبيًا بقيمه السابقة بشكل متكرر، في نمط يعكس تصحيحًا تلقائيًا كبيرًا. التعريفة الجمركية

الأمريكية لا تظهر أي تأثيرات معنوية على النمو في الأجل القصير للمغرب، بينما يُظهر مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية تأثيرًا سلبيًا مباشرًا وسريعًا. وجود معامل تصحيح خطأ معنوي وسالب يدعم استقرار النمو على المدى الطويل بالرغم من تقلباته قصيرة الأجل.

5/7/6- المملكة العربية السعودية:

جدول رقم (16)Saudi Arabia

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.653575	0.207728	-3.146299	0.0514
D(GDP(-1))	-0.067317	0.244553	-0.275267	0.8010
D(GDP(-2))	-0.294316	0.219575	-1.340388	0.2726
D(GDP(-3))	0.028222	0.173101	0.163039	0.8809
D(GDP(-4))	-0.191592	0.133616	-1.433906	0.2471
D(GDP(-5))	-0.109091	0.092562	-1.178572	0.3235
D(GDP(-6))	-0.331847	0.051789	-6.407651	0.0077
D(GDP(-7))	0.062236	0.030418	2.046015	0.1333
D(T_US)	-7.245708	15.51361	-0.467055	0.6723
D(T_US(-1))	0.574736	23.25394	0.024716	0.9818
D(T_US(-2))	2.756784	11.41749	0.241453	0.8248
D(T_US(-3))	0.182312	19.70178	0.009254	0.9932
D(TPU)	-0.006472	0.001525	-4.245164	0.0239
D(TPU(-1))	0.026412	0.001326	19.91738	0.0003
D(TPU(-2))	-0.081301	0.001243	-65.39804	0.0000
D(TPU(-3))	0.067809	0.001418	47.81306	0.0000
C	3.279102	4.963848	0.660597	0.5561

المصدر : مخرجات EVIEWS13

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ(COINTEQ01) ذو قيمة = -0.654، ودال عند مستوى 10.(0.0514 = P) %، وهذا يشير إلى أن حوالي 65%من الاختلال بعيدًا عن العلاقة طويلة الأجل يتم تصحيحه خلال سنة واحدة. والسالبية تشير إلى اتجاه النظام نحو الاستقرار، رغم أن المعنوية ضعيفة نسبيًا. التعريفة الجمركية ليس لها أي تأثير معنوي على النمو في الأجل القصير في هذا التقدير، وهناك تذبذب واضح وتأثير قوي لمؤشر عدم اليقين، حيث تظهر بعض الفترات

تأثيرًا سلبيًا وأخرى موجبًا. يشير ذلك إلى تفاعل معقد بين الصدمات التجارية والنمو في الأجل القصير، ويستلزم تفسيرًا اقتصاديًا أعمق.

تُظهر نتائج هذا النموذج استجابة محدودة في الأجل القصير للنمو السابق والتعريفة الجمركية، حيث إن جميع الفروق الزمنية لـــ GDP و) US_Tعدا (((D(GDP(−6)غير معنوية. في المقابل، ويظهر مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية (TPU) تأثيرًا متذبذبًا وقويًا جدًا ومعنويًا، ما يبرز دوره الحاسم في تقلبات النمو في المدى القصير. كما يعكس معامل تصحيح الخطأ ميل النظام إلى العودة إلى التوازن في حال حدوث صدمات.

6/7/6- الامارات العربية المتحدة:

جدول رقم (17) United Arab Emirates

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.881590	0.669288	-2.811330	0.0672
D(GDP(-1))	0.724588	0.563546	1.285765	0.2888
D(GDP(-2))	0.576783	0.379647	1.519261	0.2260
D(GDP(-3))	0.721549	0.253290	2.848710	0.0652
D(GDP(-4))	0.496882	0.209150	2.375727	0.0980
D(GDP(-5))	0.244440	0.154832	1.578740	0.2125
D(GDP(-6))	-0.084241	0.091660	-0.919067	0.4258
D(GDP(-7))	0.024748	0.028875	0.857103	0.4544
D(T_US)	-12.71314	33.24331	-0.382427	0.7276
D(T_US(-1))	-7.401918	31.84537	-0.232433	0.8312
D(T_US(-2))	-2.607646	28.16876	-0.092572	0.9321
D(T_US(-3))	1.703591	42.95812	0.039657	0.9709
D(TPU)	-0.087768	0.004071	-21.56025	0.0002
D(TPU(-1))	0.036312	0.004528	8.018785	0.0040
D(TPU(-2))	-0.060064	0.003133	-19.16923	0.0003
D(TPU(-3))	0.089291	0.002234	39.96362	0.0000
C	10.07843	23.51716	0.428556	0.6972

المصدر : مخرجات EVIEWS13

معامل تصحيح الخطأ(COINTEQ01) ذو قيمة = −1.88، ودال عند مستوى 10% تقريبًا.(P = 0.0672) ، فالمعامل سالب كما هو متوقع اقتصاديًا،

مما يشير إلى أن النمو يعود إلى التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمة. وحجمه الكبير (قريب من −2) يشير إلى تصحيح قوي (أكثر من 100%) خلال فترة واحدة، وهو أمر نادر نسبيًا وقد يشير إلى بعض التقلب أو المبالغة في الاستجابة. جميع الفروق الزمنية للتعريفة الجمركية غير معنوية بشكل واضح، ما يدل على عدم وجود أثر قصير الأجل ملموس لها على النمو. ومؤشر TPU يُظهر تأثيرًا متقلبًا ومعنويًا للغاية على الناتج المحلي في الأجل القصير. تكرار التغير بين السالب والموجب يشير إلى أن رد الفعل الاقتصادي على عدم اليقين التجاري قد يختلف حسب المرحلة أو الظروف المرافقة.

يتضح من النموذج أن العودة إلى التوازن طويل الأجل قوية نسبيًا، لكن معظم فروقات الناتج المحلي والتعريفات الجمركية الأمريكية غير معنوية في الأجل القصير. بالمقابل، مؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية له تأثيرات معنوية وقوية ومتذبذبة، ما يجعله متغيرًا حاسمًا في تفسير النمو على المدى القصير.

8/6- اختبار PMG Hausman Specification Test

جدول رقم (18) اختبار Hausman لتحديد النموذج الأنسب

PMG Hausman Specification Test
Null hypothesis: Estimator is statistically similar to the PMG estimator

Estimator	Stat.	DOF	p-Value
Mean Group	2.937212	2	0.2302
Dynamic Fixed Effects	4.670948	2	0.0968

المصدر نتائج مخرجات EVIEWS 13

نتائج اختبار Hausman لتحديد النموذج الأنسب بين تقديرات PMG (Pooled Mean Group) و MG (Mean Group) و D-FE (Dynamic Fixed Effects). بما أن p-value بين PMG و MG > 0.05 ← لا يوجد فرق معنوي، PMG أكثر كفاءة وموثوقية من MG . أما المقارنة مع DFE

(Fixed effects)، فهي على حافة الدلالة → ($p \approx 0.0968$) لكن لا تكفي لرفض H_0 بثقة عالية.

وبذلك القرار الأفضل: استخدم نموذجPMG لأنه لا يوجد فرق معنوي كبير بين PMG و.MG ، و PMGيوازن بين التجانس الطويل الأجل والتفاوت القصير الأجل، ومناسب اقتصاديًا ونظريًا في حالات علاقات المدى الطويل بين الدول.

جدول رقم (19) اختبار Hausman (*Coefficient Difference Overview*)

Coefficient Difference Overview: Mean Group

Variable	MG	PMG	Var(Diff.)	p-Value
T_US	-2.004238	-1.687972	1.143182	0.7674
TPU	0.022167	0.037358	0.000782	0.5869

المصدر نتائج مخرجات EVIEWS 13

الجدول السابق يُظهر مقارنة تفصيلية بين تقديرات Mean Group (MG)و Pooled Mean Group (PMG)للمعاملات طويلة الأجل، والقيم الاحتمالية عالية (أكبر من 0.05) لكل من المتغيرين، وهذا يعني أنه لا يوجد فرق معنوي بين تقديرات MG و PMGللمعاملات طويلة الأجل، وبما أن الفرضية الصفرية(H_0) *" لا يوجد فرق معنوي بين تقديرات MG و PMG"* لا تُرفض، فإن نموذج PMG هو الأفضل لأنه أكثر كفاءة (يفترض تجانس طويل الأجل ويحافظ على التباين في العلاقة قصيرة الأجل (كما أظهرت بياناتك سابقًا).

وبذلك أظهرت نتائج اختبار Hausman المقارن بين نماذج MG و PMGأن التقديرات طويلة الأجل للمتغيرين T_US و TPUلا تختلف معنويًا (p-values > 0.05). وبناءً عليه، فإن نموذج PMG يُعد الأكثر ملاءمة للدراسة، كونه يوازن بين التجانس في العلاقة طويلة الأجل والتفاوت في

الديناميكيات قصيرة الأجل بين المقاطع، مما يوفر تقديرات أكثر كفاءة واستقرارًا ضمن إطار بيانات البانل.

جدول رقم (20) اختبار Hausman بين نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE) ونموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG)

Coefficient Difference Overview: Dynamic Fixed Effects

Variable	DFE	PMG	Var(Diff.)	p-Value
T_US	-1.571665	-1.687972	2.334190	0.9393
TPU	0.014468	0.037358	0.001252	0.5178

المصدر نتائج مخرجات EVIEWS13

أشارت نتائج اختبار Hausman بين نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE) ونموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG) إلى عدم وجود فروق معنوية في تقديرات معاملات المدى الطويل لكل من متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية (T_US) ومؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية (TPU)، حيث تجاوزت القيم الاحتمالية 0.05. وهذا يعزز ملاءمة استخدام نموذج PMG الذي يجمع بين فرضية التجانس في العلاقة طويلة الأجل وإتاحة التباين في الديناميكيات قصيرة الأجل بين الدول.

سابعاً: نتائج الدراسة:

الجدول التالى يوضح النتائج الرئيسية لمتغيرات النموذج القياسى:

جدول (21) النتائج الرئيسية للنموذج

البند	المتغير	العلاقة طويلة الأجل	العلاقة قصيرة الأجل	الدلالة الإحصائية	التفسير
1	**(T_US)** متوسط التعريفات الأمريكية	**(سالب ومعنوي)** معامل = -1.69 , p=0.0206	غير معنوي في معظم الدول	دال في المدى الطويل فقط	يعكس أثرًا حمائيًا يضعف النمو الاقتصادي.
2	**(TPU)**	**(موجب ومعنوي)**	**متذبذب**	دال في	يعكس تفاعلًا مرنًا من

	عدم اليقين التجاري	معامل = 0.037+ , p=0.041)	**ومعنوي جدًا** في عدة تأخيرات	المدى الطويل والقصير	الدول النفطية، وأثرًا سلبيًا قصير الأجل في الدول غير النفطية.
3	معامل تصحيح الخطأ (ECM)	-	**(سالب ومعنوي جدًا**) بين -0.4 إلى - 2.2	دال لجميع الدول	يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتصحيح سريع للانحراف.
4	م0رونة T_US	-0.904	-	دال أحصائياً	زيادة 1% في T_US تؤدي إلى انخفاض النمو بـ 0.9% (فى المتوسط)
5	مرونة TPU	+0.47	-	دال إحصائياً	زيادة 1% في TPU تؤدي إلى زيادة النمو بـ 0.47% (في المتوسط)

المصدر: من أعداد الباحثة

1/7- العلاقة طويلة الأجل:

- **التعريفات الأمريكية(T_US)** : تؤثر سلبًا وبقوة على نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) . معامل المرونة : **0.904-** (زيادة 1% في التعريفات تقلل النمو بنسبة **0.9%**). ما يعنى أن الحمائية التجارية تقلل التبادل التجاري والاستثمارات.

- **عدم اليقين التجاري(TPU)** : يؤثر إيجابًا على النمو (معامل **0.037+**، مرونة **0.471+**) .

- **TPU له تأثير موجَب أو متذبذب** لكنه **معنوي** في المدى القصير والطويل.

هذه الدول غالبًا ما تعتمد على صادرات النفط (غير خاضعة لتعريفات جمركية مباشرة) وتمتلك احتياطيات مالية تمكّنها من امتصاص الصدمات المؤقتة ، كما انها تستفيد أحيانًا من اضطراب التجارة العالمية (مثلًا ارتفاع أسعار النفط في أوقات التوترات التجارية)، مما يجعلها تكيّف هذه الدول سريعًا مع عدم اليقين أو حتى استفادتها منه.

2/7- العلاقة قصيرة الأجل:

- **TPU :تأثير متذبذب وسريع:** ارتفاعه يسبب انخفاضًا فوريًا في النمو (خصوصًا في مصر، المغرب، الإمارات). مما يُحدث تقلبات حادة (تأثير سلبي في الفترة الثانية، إيجابي في الثالثة).
- **T_US :لا تأثير معنوي قصير الأجل** (باستثناء الأردن حيث ظهر تأثير سلبي متأخر). تأثيره يتركز في المدى الطويل فقط.
- **معامل تصحيح الخطأ (ECM) : سالب ومعنوي** مما يؤكد وجود توازن طويل الأجل. ويتم تصحيح **105%**من الانحرافات خلال سنة واحدة (سرعة عالية).

7/ 3- الاختلافات بين الدول:

- **الجزائر والأردن:** تأثيرات ديناميكية قوية لـــ **TPU** (تقلبات حادة في النمو).
- **مصر: TPU** له تأثير سلبي فوري ومستمر.
- **السعودية والإمارات:** تأثير **TPU**متذبذب لكنه قوي ومعنوي.
- **التعريفات(T_US)** : تأثيرها طويل الأجل فقط في جميع الدول، ولا تأثير قصير الأجل ذو دلالة إحصائية.

4/7 – صحة النموذج:

- **جميع المتغيرات مستقرة** عند المستوى (لا تحتاج إلى تفاضل).
- **وجود تكامل مشترك** بين المتغيرات (علاقة توازن طويل الأجل).
- **نموذج PMG هو الأفضل** حسب اختبارHausman (يجمع بين تجانس طويل الأجل وتباين قصير الأجل).

ثامناً: التوصيات:

فى ظل نتائج التحليل السابق توصلت الدراسة للعديد من التوصيات لمواجهة السياسات الحمائية للولايات المتحدة ، وما يكتنفها من عدم اليقين، وتوصى الدراسة بسياسات كلية وجزئية للدول العربية يمكن إجمالها فى النقاط التالية:

1- **يجب على الدول العربية أن تنتهج سياسات من شأنها مواجهة التعريفات الأمريكية** من خلال تنويع الشركاء التجاريين و تقليل الاعتماد على السوق الأمريكية لتصريف الصادرات عبر تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وفتح أسواق جديدة (آسيا، أفريقيا). و**دعم الصادرات غير النفطية** وتحفيز الصناعات المحلية لتقليل تأثير الحمائية.

2- **على الدول العربية أن تعمل على إدارة عدم اليقين التجاري** من خلال إنشاء أنظمة إنذار مبكر لرصد التغيرات في السياسات التجارية العالمية وخاصة الامريكية وتقييم آثارها بشكل دائم وفورى. وانتهاج سياسات مرنة للتكيّف مع عدم اليقين من خلال إنشاء صناديق استثمار لتمويل المشاريع خلال فترات التقلبات.

3- **العمل على وضع سياسات اقتصادية كلية تعزيز المتانة الاقتصادية**، من خلال زيادة الاحتياطيات الأجنبية وتنمية القطاعات غير المرتبطة بالتجارة (الخدمات، التكنولوجيا). و**تنسيق السياسات العربية المشتركة** من خلال تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة العربية وتوحيد المواقف في المفاوضات الدولية.

فى الختام يمكننا التأكيد على إن السياسات التجارية الأمريكية (خاصة التعريفات) ،تمثل تهديدًا طويل الأجل لنمو الاقتصادات العربية على أختلاف هياكلها الاقتصادية ومستويات النمو، ويُظهر عدم اليقين التجاري تأثيرًا معقدًا

يتطلب إدارة دقيقة للعلاقات التجارية والسياسية بين الدول العربية والولايات المتحدة. لذا يجب العمل على تعزيز التكامل الإقليمي العربى وتبني سياسات مرنة لمواجهة هذه التحديات.

تاسعاً: قائمة المراجع :

1/9- المراجع العربية:

1- **أبو شنب،** عبد الله (2010). ***الاتحاد الجمركي العربي بين الواقع والمأمول*** **.مجلة جامعة الأزهر** – سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 12، عدد 2.

2- **أحمد فتحي** عبد المجيد قاسم. (2022). ***القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية*** **.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.**

3- **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،** مجموعة مؤلفين ,***النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل–دراسات قُطرية*** .(Vol. 1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2013).

4- **مصطفي،** عبد اللطيف، وبن سانية، عبد الرحمان (2014). ***دراسات في التنمية الاقتصادية*** **.الجزائر: منشورات جامعية.**

2/9- المراجع الأجنبية:

1/2/9- مراجع علمية:

1. **Abosedra, S.,** Dah, A., & Ghosh, S. (2015). Growth and trade openness in selected MENA countries: A panel cointegration analysis. ***Journal of Economic Development***, *40*(1), 79–95.
2. **Amiti, M.,** Redding, S. J., & Weinstein, D. E. (2019). The impact of the 2018 trade war on US prices and welfare. ***Journal of Economic Perspectives***, *33*(4), 187–210.
3. **Arezki, R**., & Nabli, M. K. (2012). Natural resources, volatility, and inclusive growth: Perspectives from the Middle East and North Africa. ***IMF Working Paper***.
4. **Bagwell, K.,** & Staiger, R. W. (2002). *The Economics of the World Trading System*. **MIT Press**.
5. **Baldwin, R. E**. (2000). Trade and growth: Still disagreement about the relationships. ***OECD Economics Department Working Papers***.

6. **Baldwin, R. E.** (2016). *The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization*. **Harvard University Press**.
7. **Baldwin, R.,** & di Mauro, B. W. (2020). Mitigating the COVID economic crisis: Act fast and do whatever it takes**. CEPR Press**.
8. **Baldwin, R.,** & Tomiura, E. (2020). Thinking ahead about the trade impact of COVID-19. *Economics in the Time of COVID-19*, **CEPR Press**.
9. **Barro, R. J.,** & Sala-i-Martin, X. (2004). *Economic Growth* (2nd ed**.). MIT Press**.
10. **Blackburne, E. F.,** & Frank, M. W. (2007). Estimation of nonstationary heterogeneous panels**.** ***The Stata Journal***, *7*(2), 197–208. https://doi.org/10.1177/1536867X0700700205
11. **Borensztein, E.,** De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth? ***Journal of International Economics***, *45*(1), 115–135.
12. **Bown, C. P.** (2020). US–China trade war tariffs: An up-to-date chart. **Peterson Institute for International Economics**.
13. **Bown, C. P.,** & Irwin, D. A. (2019). The Trump Trade War: A Timeline. **Peterson Institute for International Economics**.
14. **Caldara, D.,** Iacoviello, M., Molligo, P., Prestipino, A., & Raffo, A. (2020). The economic effects of trade policy uncertainty. ***Journal of Monetary Economics***, *109*, 38–59. https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2019.03.004
15. **Cardozo, A.,** Mattoo, A., Rocha, N., & Ruta, M. (2021). Trade agreements and export performance in the Middle East and North Africa. ***World Bank Policy Research Working Paper No****. 9832*. https://doi.org/10.1596/1813-9450-9832
16. **Choi, I.,** & Saikkonen, P. (2010). Testing linearity, nonstationarity and the null of cointegration: A unifying approach. ***Econometric Theory***, *26*(3), 746–779.
17. **El-Anshasy, A.,** & Bradley, M. (2019). Oil revenues and economic growth in the GCC countries: Does the source of revenues matter? ***Energy Economics***, *78*, 1–13.
18. **Evenett, S. J.,** & Fritz, J. (2019). Going it alone? Trade policy after three years of populism. ***Global Trade Alert Report.***
19. **Fajgelbaum, P. D**., Goldberg, P. K., Kennedy, P. J., & Khandelwal, A. K. (2020). The return to protectionism. ***The Quarterly Journal of Economics,*** *135*(1), 1–55.

20. **Fernandes, A. M**., Kee, H. L., & Winkler, D. (2020). Determinants of global value chain participation: Cross-country evidence. ***The World Bank Economic Review***, *34*(3), 686–708.
21. **Frankel, J. A.,** & Rose, A. K. (2011). Currency crashes in emerging markets: An empirical treatment. ***Journal of International Economics***, *41*(3), 351–366.
22. **Handley, K.,** & Limao, N. (2017). Policy uncertainty, trade, and welfare: Theory and evidence for China and the United States. ***American Economic Review***, *107*(9), 2731–2783. https://doi.org/10.1257/aer.20141419
23. **Irwin, D. A.** (1996). *Against the Tide: An Intellectual History of Free Trade*. **Princeton University Press**.
24. Irwin, D. A. (2009). *Free Trade Under Fire* (3rd ed.). **Princeton University Press.**
25. Kebede, E., & Chumo, C. (2016). Trade openness and economic growth: Evidence from North African countries. ***African Development Review*,** *28*(3), 381–393.
26. **Krueger, A. O.** (1997). Free Trade Agreements versus Customs Unions. ***Journal of Development Economics***.
27. **Krugman, P.** (1979). Increasing returns, monopolistic competition, and international trade. ***Journal of International Economics***, *9*(4), 469–479. https://doi.org/10.1016/0022-1996(79)90017-5
28. **Krugman, P.** (1991). Increasing returns and economic geography. ***Journal of Political Economy***, *99*(3), 483–499.
29. **Krugman, P.,** & Obstfeld, M. (2009). *International Economics: **Theory and Policy*** (8th ed.). Pearson.
30. **Loayza, N.,** & Raddatz, C. (2007). The structural determinants of external vulnerability. ***The World Bank Economic Review***, *21*(3), 359–387.
31. **Looney, R.** (2012). *The Gulf Cooperation Council Economies: Stepping Up to Future Challenges*. **Emirates Center for Strategic Studies and Research**.
32. **Lucas, R. E**. (1988). On the mechanics of economic development. ***Journal of Monetary Economics***, *22*(1), 3–42.
33. **Nicita, A.** (2019). Trade and trade diversion effects of United States tariffs on China. ***UNCTAD Research** Paper No. 37*.
34. **Pesaran, M. H.,** & Smith, R. (1995). Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. ***Journal of***

Econometrics, *68*(1), 79–113. https://doi.org/10.1016/0304-4076(94)01644-F

35. **Pesaran, M. H.,** Shin, Y., & Smith, R. J. (1999). Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. ***Journal of the American Statistical Association,*** *94*(446), 621–634. https://doi.org/10.1080/01621459.1999.10474156
36. **Ricardo, D.** (1817). *On the Principles of Political Economy and Taxation*. **John Murray**.
37. **Rodrik, D.** (1998). Why do more open economies have bigger governments? ***Journal of Political Economy***, *106*(5), 997–1032.
38. **Romer, P. M.** (1990). Endogenous technological change. ***Journal of Political Economy,*** *98*(5), S71–S102.
39. **Rossi, B.,** & Wang, Y. (2023). A Time-Varying Multivariate Causality Framework with Applications to Macroeconomic Data (Forthcoming).
40. **Salman, M.,** Hwang, J., & Zhang, B. (2015). Hedging in the Middle East and China-US Competition. ***Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies,*** *9*(3), 1–16. https://doi.org/10.1080/25765949.2015.12023371
41. **Schott, J. J.** (2006). Assessing U.S. FTA Policy toward the Middle East. In *Free Trade Agreements: US Strategies and Priorities* (pp. 175–194). **Peterson Institute for International Economics**.
42. **Shepherd, B.,** & Wilson, J. S. (2007). Trade facilitation in ASEAN member countries: Measuring progress and assessing priorities**.** ***World Bank Policy Research Working*** *Paper No. 4615*.
43. **Solow, R. M.** (1956). A contribution to the theory of economic growth. ***Quarterly Journal of Economics***, *70*(1), 65–94.
44. **Wilson, J. S.,** Mann, C. L., & Otsuki, T. (2007). Trade facilitation and economic development: A new approach to quantifying the impact. ***World Bank Economic Review***, *22*(3), 367–389. https://doi.org/10.1093/wber/lhn014
45. **Zaki, C**. (2020). Trade shocks and structural change: Evidence from the Arab region. ***ERF Working Paper Series***.

9/ 2/2- مواقع إلكترونية:

1. **Bloomberg**. (2025). Trump Expands Tariffs on China in Second Term Push. https://www.bloomberg.com
2. **Bureau of Industry and Security** (BIS). (2022). Entity List and Export Control Rules. https://www.bis.doc.gov

3. **Bureau of Industry and Security** (BIS). (2025). New Export Controls. https://www.bis.doc.gov
4. **Center for Strategic and International Studies** (CSIS). (2021). US-China Strategic Competition in Technology. https://www.csis.org
5. **Congressional Research Service** (CRS): US Trade Policy Reports.
6. **Council on Foreign Relations** (CFR). (2025). U.S. Trade Strategy under Trump 2.0. https://www.cfr.org
7. **Office of the U.S. Trade Representative** (USTR). (2020). Section 301 Investigations. https://ustr.gov
8. **Office of the United States Trade Representative** (USTR). (2025). Section 301 Announcements. https://ustr.gov
9. **Peterson Institute for International Economics** (PIIE): Trade War Tracker.
10. **Reuters. (**2025). Trump Halts Climate Trade Talks with EU. https://www.reuters.com
11. **United States International Trade Commission** (USITC). (1990–2000). Annual Reports on U.S. Trade Policy.
12. **United States International Trade** Commission (USITC). (2003–2024). Annual Trade Reports. https://www.usitc.gov
13. **USTR Section** 301 Reports. https://ustr.gov
14. **World Bank**. (2023). World Development Indicators: Tariff data. https://databank.worldbank.org
15. **World Trade Organization** (WTO). (2022). World Tariff Profiles. https://www.wto.org
16. **WTO Dispute Settlement** Archive. https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_subjects_index_e.htm
17. **World Trade Organization** (WTO). (2001). *Trade Policy Review: United States*.